

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى أعز الناس إلى قلبي:

إلى روح أبي الطاهرة.

إلى رمز الحنان أمي الغالية والتي أتمنى من الله تعالى أن يطيل من عمرها.

إلى أخي الوحيد.

إلى أخواتي العزيزات " دليلة، ليلى، نورة".

إلى رفيق دربي الغالي "بلعيد".

إلى كل صديقاتي وبالأخص "أمية، جميلة، حنان".

إلى من ساعدني على إنجاز بحثي هذا بنصائحه وإرشاداته ولم يبخل

بعطاءه الكبير الأستاذة "مودر الجوهري".

بشير فطة

شكر وعرفان

بعد الشكر الخالص لله على ما وفقنا إليه وشكر الله حمده
وطاعته

نتقدم بالشكر الجزيل لأستاذتنا المشرفة " سليمان مسعودة " على
إشرافها على موضوع مذكرتنا.

كما نتوجه بالشكر إلى الأستاذة " مودر الجوهري " على نصائحها
القيمة التي أسدتها لنا والتي تابعت هذا العمل بدقة فمن زرع
المعروف حصد الشكر.

كما نشكر كل من وقف معنا في هذا العمل.

مقدمة

مقدمة

لقد ظفر النحو العربي بعناية فائقة ومجهود عقلي عميق، فمنذ القرن الثاني للهجرة تأسست الدراسات النحوية ولا تزال الجهود قائمة إلى عصرنا الحاضر، وكانت الجهود حريصة على حماية اللغة وصيانة اللسان من اللحن وحفظ لغة القرآن فاندفع العلماء إلى جمع المادة اللغوية وفرزها ومن ثم دراستها واستنباط قواعد اللغة، ومع مرور الزمن أصبحت اللغة العربية الحديثة بعيدة كل البعد عن البيئة الأصلية التي استنبطت عنها قواعد اللغة، واستصعب على الناشئة والمتعلمين مما أدخل عليه من تعقيدات فكان لزاماً أن تتكاتف جهود العلماء والنحاة لأجل الوصول إلى نحو سهل بسيط وميسر.

إن فكرة تيسير النحو "فكرة قديمة"، غير أنها شاعت أكثر في العصر الحديث عند النحاة والدارسين فقد تناول كثير من الدارسين موضوع التيسير أقل من تناولهم مواضيع النحو نفسه، وقد شاعت العبارة "إن النحو نضج حتى احترق".

ولعل من أهم المصنفات التي ألفها علماء اللغة المحدثون في النحو العربي نجد كتاب "في النحو العربي نقد وتوجيه" لمهدي المخزومي، والمؤلف في مقدمة كتابه هذا يشير إلى كثرة شوائب النحو التي شوهت جماله وأضعفت شأنه، وأنه أخذ على نفسه تخليصه مما لحق من شوائب ليريح المتعلمين والمعلمين من أوزارها، وعلى هذا الأساس وسمنا بحثنا هذا بـ «التيسير النحوي عند مهدي المخزومي من خلال كتابه " في النحو العربي نقد وتوجيه» .

أسباب اختيار الموضوع:

من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع:

- رغبتنا في فهم مسألة تيسير النحو التي كثيراً ما تذكر في الكتب وفي بعض الندوات دون أن نتمكن من فهم فحواها فكانت لنا الرغبة في استيعاب هذا الموضوع من خلال الاشتغال على هذا البحث.
- رغبتنا في الاطلاع أكثر على أبواب النحو من خلال آراء المحدثين لعلنا نستفيد منها في حياتنا المهنية خصوصاً أنها جهود الميسرين موجهة إلى المتعلمين خاصة.

أهداف الدراسة:

وكان هدفنا من هذه الدراسة:

- إبراز أهمية كتاب "في النحو العربي نقد وتوجيه" في تيسير الدرس النحوي للمتعلم.
- إبراز دور مهدي المخزومي في معالجة بعض قضايا النحو العسيرة في كتابه هذا.
- إبراز النتائج التي توصل إليها المخزومي من خلال دراساته وبحوثه الجديدة.

الإشكالية:

ولمقاربة هذا الموضوع انطلقنا من الإشكالية فقد أفردت دراستنا "للتيسير النحوي عند مهدي المخزومي" وذلك لتتبع ظاهرة التيسير ومعرفة حقيقته عند هذا الأخير.

فما المقصود من تيسير النحو؟

وما مفهومه عند مهدي المخزومي؟

وما الموضوعات التي تناولها المخزومي في نحوه التيسيري؟

وما هي منطلقاته في بناء مشروعه التيسيري؟

الفرضيات:

وللإجابة على هذه التساؤلات انطلقنا من جملة من الفرضيات:

- التيسير النحوي هو عرض المادة النحوية بأسلوب سهل ميسر بتقديمها على صورة أبسط مما هي في السابق والتيسير عند مهدي المخزومي يتمثل في تقريب طرائق التدريس بما يتفق مع ذهن المتعلم البسيط.
- تناول مهدي المخزومي موضوعات كثيرة في نحوه التيسيري تتمثل أهمها في مفهوم النحو عند النحاة ووقد عد الجملة موضوع درسه النحوي كما قام بدراسة الكلام وأقسامه وهي عنده الاسم الفعل الأداة والكناية كما درس الوظائف النحوية التي تتمثل في المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات.
- تابع المخزومي المذهب الكوفي في دراسته للنحو العربي فتأثر به وعده مصدرا مهما من مصادره العلمية.

المنهج المتبع:

إن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة وتحليلها ونقدها ثم إعطاء البديل.

بنية البحث:

اقتضت الإجابة عن هذه التساؤلات أن يكون تقسيم البحث إلى مقدمة وفصلين مع خاتمة.

تناولنا في المقدمة تعريفا لموضوع البحث وعرضنا فيها أسباب اختيار الموضوع وطرح الإشكالية وأهدافه والمنهج المتبع والصعوبات التي اعترضتنا مع ذكر المصادر المعتمد عليها.

وجاء الفصل الأول بعنوان مهدي المخزومي ومذهبه النحوي وقسمناه إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: المخزومي علميا

المبحث الثاني: المذهب النحوي لمهدي المخزومي

المبحث الثالث: المخزومي وتيسير النحو

وجاء الفصل الثاني بعنوان دراسة تطبيقية في كتلب "في النحو العربي نقد وتوجيه" وقسمناه إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: في حد النحو وموضوعاته.

المبحث الثاني: أقسام الكلام في النحو العربي وفي النحو المخزومي.

المبحث الثالث: الوظائف النحوية.

وختمنا بحثنا بخاتمة تضمنت مجمل النتائج التي توصلنا إليها.

الدراسات السابقة:

لقد اطلعنا على دراسات كثيرة أعانتنا في إنجاز هذا البحث منها دراسات ذات علاقة بالموضوع نذكر منها:

- دراسة أعدها عمر لحرش بعنوان "الدرس النحوي عند مهدي المخزومي بين التقليد والتجديد" في إطار إنجاز بحث لنيل شهادة الماجستير تناول فيها مظاهر التقليد والتجديد في الدرس النحوي كما تناول فيها الأساليب النحوية التي ألغى بها مبدأ الفصل بين النحو وعلم المعاني وختم بحثه بالحديث عن دراسة المخزومي للوظائف النحوية.

- دراسة أعدتها نهاري سهام بعنوان " الحداثة النحوية عند مهدي المخزومي " في إطار إنجاز بحث لنيل شهادة الماستر تناولت فيها تجليات الحداثة في الدرس النحوي المخزومي كما تناولت مظاهر التجديد في الدرس المخزومي.

صعوبات البحث:

من الصعوبات التي لاقيناها أثناء إنجاز البحث تزامنه مع الحجر الصحي وصعوبة الاتصال بالأستاذة المشرفة من أجل الاستفسار عن بعض القضايا الغامضة في البحث بسبب نقص التغطية في المنطقة التي أقطن فيها كذلك كثرة الآراء حول تسيير النحو وتداخل مسائله مع ظهور مسائل متناقضة في الآراء التي ذهب إليها المخزومي بين الجوانب النظرية والتطبيقية كل ذلك يتطلب الاستعانة بتوجيه الأستاذة المشرفة لكن بفضل الله والالتقاء مرة أخرى بالأستاذة المشرفة تمكنا من تجاوز الصعوبات وإنهاء المذكرة.

وفي الأخير نحمد الله عز وجل على أنه أعاننا على إنجاز هذا العمل، كما نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للأستاذة المشرفة "سليمانى مسعودة" التي كانت نعم المرشدة، والأستاذة "مودر الجوهري" التي كانت سندا وعونا لنا طوال إنجازنا لهذه المذكرة فجزاهما الله على ذلك.

الفصل الأول:

مهدي المخزومي ومذهبه الكوفي

المبحث الأول: المخزومي علميا.

المبحث الثاني: المذهب النحوي لمهدي المخزومي.

المبحث الثالث: المخزومي وتيسير النحو.

المبحث الأول: المخزومي علميا.

أولا: حياته ونشأته

1. اسمه ونسبه:

هو مهدي المخزومي محمد صالح المخزومي من أسرة علمية عريقة ينتمي نسبها إلى بني مخزوم القرشية¹.

2. مولده وحياته:

ولد الدكتور مهدي المخزومي سنة 1910²، وقيل 1917 وقيل غير ذلك بالنجف الأشرف³، فقد والديه وهو في سن صغير فتولى إخوته رعايته. كانت دراسته الأولى في حلقات العلم بمساجد النجف، أكمل مراحل الابتدائية والإعدادية بالمدرسة الرسمية، انحاز إلى الدراسة القديمة فدرس النحو والبلاغة ومعالم الأصول على يد علماء، فأتقن العربية التي كان لامعا فيها منذ نشأته، فكان طموحا معروفا منذ الصغر بالذكاء الحاد والخلق الرفيع، متفتح الفكر، ولم يكن مقيدا بقيود المحافظة التي منعت غيره من التطور الفكري⁴ وصار يشار إليه بالبنان بين أقرانه.

فارق المدارس الدينية وعين وكيل معلم في المدرسة الابتدائية، ثم التحق عام 1938 بالبعثة الأدبية بمصر، وأعاد الكرة سنة 1941 لينال شهادة الليسانس في اللغة العربية سنة 1943 من جامعة الأزهر، فعاد إلى وطنه ف نفس السنة، حيث عين مدرّسا لقواعد اللغة العربية بالمدارس الثانوية في دار المعلمين الريفية ببغداد لمدة أربع (4) سنوات، فقد دلته التجربة من خلالها على جملة من الصعوبات التي تعيق الدارسين من الطلاب عن فهم تلك القواعد و الإقبال على دراستها لصعوبة مصطلحاتها، و كثرة المذاهب والآراء في تفسير ظواهر الإعراب فيها.

وفي سنة 1947 عاد إلى مصر بعدما أتاحت له وزارة المعارف العراقية فرصة أخرى لتكملة دراسته بجامعة فؤاد الأول بالقاهرة فتحصل على شهادة التخصص العالي (الماجستير) سنة 1951 بدراسة وسمها (الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه) تحت إشراف الأستاذ المرحوم إبراهيم مصطفى.

وفي سنة 1953 تحصل على شهادة الدكتوراه، فكان موضوع بحثه (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو) الذي أعده بإشراف الأستاذ مصطفى السقا. وقد وفق الدكتور المخزومي في اختيار موضوع

¹ينظر رياض السواد، مهدي المخزومي وجهوده النحوية، ط1، دار الراية، عمان، الأردن، 1430هـ/2009م، ص21.

²المرجع نفسه، ص34.

³المرجع نفسه، ص21.

⁴ينظر: طارق أمين حميد، الدكتور مهدي المخزومي، مجلة الحوار المتمدن، www.ahewar.org، المغرب، ع 3866، 2012/09/30.

بحثيه توفيقا كبيرا فلما فرغ الدكتور من بحثه الدكتوراه وأجيز عليه، عاد إلى وطنه فعين مدرسا في كلية الآداب والعلوم العراقية في جامعة بغداد، وأسهم في تأسيس اتحاد الأدباء في العراق، كما أسهم في نشاط جمعية الرابطة العلمية والأدبية في مدينة النجف الأشرف.

وفي سنة 1963 انتسب إلى كلية الآداب بجامعة الرياض، ليعهد إليه بعد ذلك برئاسة قسم اللغة العربية وآدابها واستمر بأداء الرسالة دون كلل أو تعب.

3. شيوخه وتلاميذه:

تتلمذ المخزومي على يد أعلام اللغة العربية في مصر منهم: طه حسين (1973م) عبد الوهاب حمودة، أمين الخولي (1966م)، وإبراهيم مصطفى (1962م)، ومصطفى السقا، كما تتلمذ له باحثون وأساتذة أمثال: محمد خير الحلواني (1986م) ومصطفى جمال الدين، ومحمد علي حمزة من العراق، كما أشرف المخزومي على رسائل جامعية كثيرة في الماجستير والدكتوراه¹.

4. وفاته:

انتقل الدكتور مهدي المخزومي إلى خوار ربه في الخامس من شهر مارس من سنة ثلاث وتسعين وتسعمائة وألف بمنزله ببغداد، وهو في مجلس من مجالسه العلمية².

ثانيا: أهم مؤلفاته وآثاره النحوية:

خلف الدكتور المخزومي أثارا تشهد بمنزلته في البحث اللغوي والدرس النحوي والتي تتمثل في:

1. كتبه العلمية:

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: وهو عبارة عن أطروحة دكتوراه من جامعة القاهرة 1953، تحت إشراف الأستاذ مصطفى السقا، تم طبعها سنة 1955 على نفقة وزارة المعارف العراقية ثم أعيد طبعها ثانية في مصر سنة 1958 وقد ناقش فيها المؤلف محاولات التيسير التي ظهرت منذ عصر ابن مضاء القرطبي إلى زمن تأليفه.
- في النحو العربي نقد وتوجيه: ضم هذا الكتاب أهم الآراء التيسيرية التجديدية للدرس النحوي، عرض فيه المخزومي موقفه من النحو القديم، قدم له مصطفى السقا وطبع مرتين: الأولى في بيروت بالمكتبة العصرية سنة 1964، أما الثانية فطبعته كذلك في بيروت، دار الرائد العربي في 1968.

¹ينظر: رياض السواد، مهدي المخزومي وجهوده النحوية، ص26.

²ينظر: زهير غازي، موضوعات في نظرية النحو العربي دراسات موازنة بين القديم والحديث، ط1، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق-سوريا، 2010ص218.

- في النحو العربي قواعد وتطبيق: هذا الكتاب خاص بالقواعد والتطبيق على المنهج الحديث، من تقديم مصطفى السقا، طبع مرتين: الأولى سنة 1966 في القاهرة بمطبعة مصطفى البابي الحلبي، أما الثانية فكانت في بيروت بمطبعة دار الرائد العربي سنة 1986¹.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله منهجه: وهو بحثه الأول، وهذا الكتاب رسالة ماجستير أعده بإشراف إبراهيم مصطفى (1962) تقدم بها إلى جامعة فؤاد الأول بالقاهرة، وقد طبع الكتاب أكثر من مرة في العراق ولبنان.
- عبقرى من البصرة: الكتاب عبارة عن تعليقات وإضافات، كان المخزومي يسعى إلى إلحاقه بكتابه الخليل بن أحمد الفراهيدي، لكن لم تسنح له الفرصة، وقد طبع الكتاب في ثلاث طبعات: طبع مرتين في بغداد سنتي 1972 و 1989 بمطبعة دار الشؤون الثقافية، أما الطبعة الثالثة فكانت سنة 1986 ببيروت، دار الرائد العربي.
- الدرس النحوي في بغداد: طبع الكتاب مرتين: ظهرت الطبعة الأولى في بغداد بدار الحرية سنة 1975، أما الطبعة الثانية ببيروت، دار الرائد العربي سنة 1987.
- أعلام في النحو العربي: مجموعة من مقالات تتناول أشهر النحاة العرب كالخليل (170هـ)، وسيبويه (180هـ) وقد طبع الكتاب في بغداد سنة 1980.

2. الكتب المحققة:

- معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي: قام بتحقيقه كل من المخزومي وإبراهيم السامرائي، وقامت وزارة الإعلام العراقية بطباعته في ثمانية أجزاء سنة 1980.
- ديوان الجواهري: حقق فيه المخزومي بالاشتراك مع إبراهيم السامرائي وآخرين، وطبع في سبعة أجزاء سنة 1973 عن وزارة الإعلام العراقية.
- مدخل إلى نحو اللغات السامية: ألفه المستشرق سباتينو موسكاتي وآخرون، واشترك في تحقيقه مهدي المخزومي وعبد الجبار المطلبي طبع في بيروت، بدار عالم الكتب سنة 1993.

3. مقالاته وبحوثه:

بدأ المخزومي مقالاته وبحوثه منذ سنة 1939 في مجلات عراقية منها: كلية الآداب بجامعة بغداد، ومجلة المعلم الجديد، وكذلك مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، وتتمثل أهم هذه المقالات والبحوث في:

¹ينظر: رياض السواد، مهدي المخزومي وجهوده النحوية، ص27.

- آراء مطروحة للمناقشة.
- رأي في موضوع علم النحو.
- رأي في إسناد الفعل.
- دعوة جادة في إصلاح العربية.
- مقترحات حول الحفاظ على سلامة اللغة العربية.

4. آثاره المخطوطة:

ترك المخزومي إضافة إلى كتبه ومقالاته آثارا مخطوطة تتمثل في:

- كتاب قضايا في النحو وتاريخه.
- في الأصوات اللغوية.
- آراء مطروحة للنقاش.

5. مصادره:

استقى المخزومي مادته اللغوية والنحوية من مصادر أهمها:

- النحو الكوفي.
- آراء وتوجيهات ابن مضاء القرطبي في كتابه "الرد على النحاة".
- آراء إبراهيم مصطفى من خلال كتابه "إحياء النحو".
- الآراء النحوية التي استخدمها من تجاربه الخاصة وتمدرسه في موضوع النحو.

ثالثا: مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه:

تحدث أساتذة و علماء كبار عن علمه و جهده و مشروعه الجاد في تيسير النحو، فقد قال عنه الأستاذ الجليل مصطفى السقا في مقدمة كتاب المخزومي "في النحو العربي نقد و توجيه": "من أجل هذه كله وضع الدكتور مهدي المخزومي كتابه في النحو العربي هذا، وهو حلقة أولى تتبعها حلقات كثيرة أخرى في سلسلة علوه الذي وقف عليه حياته لتخليص النحو العربي من الشوائب التي علقته به¹ و قال الأستاذ مصطفى السقا أيضا" وتعد دراسته بحق تطورا جديدا و توجيها حديثا للدراسات النحوية، و إن شئت فقل إنها هي التطوير

¹مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2، دار الرائد العربي، بيروت-لبنان، 1986، ص10.

الحقيقي الذي يستقي أثره، وهي تتم ما بدأه ابن مضاء القرطبي في كتابه "الرد على النحاة" و إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو"¹.

وقال الدكتور السقا بعد إشرافه على رسالة الدكتوراه للمرحوم المخزومي عام 1953 في جامعة القاهرة: "ولست أعلم بحثاً نحويًا استوفى مطالب البحث العلمي الدقيق كما تحققه في هذا البحث الذي صدر عن كاتبه في أناة ودقة وطول تتبع، واستقامة فكرة، وأصالة منهج، ووضوح نتائج وغازارة مادة، مع صفاء العبارة وإشراق الديباجة"².

قال الدكتور حلمي خليل: "كان المخزومي صوتًا عاليًا وجهدا جادا في مجال الدرس النحوي، لفت أنظار الدارسين في العراق والوطن العربي"³.

أما الأستاذ الدكتور زهير غازي فقد قال: "فقد كانت كتب المخزومي وبحوثه تتسم بوضوح المنهج وحدانية الرؤية وقوة العبارة وسلاستها مع سهولتها وبلاغتها تركيبها"⁴.

ويقول الدكتور عبد الله الجبوري: "إن محاولة المخزومي هي أشمل محاولات إصلاح النحو، وتمتاز عنها بأنها اعتمدت على التطبيق لاختيار صحتها في أبواب النحو المختلفة، بعد أن حاول إرساء منهجه على أسس نظرية"⁵.

¹مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2، دار الرائد العربي، بيروت-لبنان، 1986، ص10.
²مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1958، ص (أ) تصدير الكتاب.

³باقر الكرياسي، وضوح المنهج وحدانية الرؤية، ملاحق المدى، almadasupplements.com، العراق، ع 2864، 2011/03/30.

⁴المرجع نفسه، ص ن.

⁵علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، تقديم عبد الله الجبوري، ط1، الدار العربية للموسوعات، بغداد، 2003، ص413.

المبحث الثاني: المذهب النحوي لمهدي المخزومي

1. المدرسة النحوية الكوفية:

قد نشأ النحو الكوفي نشأته في معظم المصار الإسلامية، بعد نشوء العلوم الدينية وانتشارها على أيدي علماء القرآن وقراءاته، وقد اهتمت الكوفة منذ تأسيسها بالعلوم الدينية، وكان الأساتذة القائمون بذلك جماعة من الصحابة الذين بعث فيهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى الكوفة لتعليم أهلها القرآن وعلوم الدين.

لقد بقيت أوائل النحو و الدراسات العربية غامضة في الكوفة، و لعل نشأة هذه الدراسات قد تأخرت في الكوفة عن البصرة بما يقرب مائة عام¹، بعد أن أخذ الكوفيون عن البصريين و تأثروا بهم، إذ تطورت الدراسات اللغوية في البصرة حتى أنهت إلى دراسة الإعراب والنحو بمعناه الخاص، فلم يكن حالها في الكوفة كذلك، ولم يتهيأ لها ما تهيأ للبصرة، مما مهد لتنظيم الدراسة اللغوية، فإن البصرة قد سيقت للتحضر و حياة الاستقرار و الاستفادة من الثقافات الأجنبية، على خلاف الكوفة التي كانت آنذاك منشغلة بتدوين الحديث و أخبار العرب و قراءة القرآن وتفسيره².

وشهد النحو منذ أول نشأته في الكوفة علما ذا أصول وقواعد مما يؤيد الاعتقاد بأن الكوفة كانت قد أخذت هذه الدراسة من البصرة أخذا، بحيث أجمع القدماء على أن النحو الكوفي يشكل منهجا مستقلا سواء منهم أصحاب كتب الطبقات والتراجم، أو أصحاب كتب المباحث النحوية "إذ نراهم دائما يعرضون في المسائل النحوية"³.

ومن أبرز علماءها: الكسائي وأبو عمر الشيباني، وعلي بن المبارك، والفراء، وقطرب، وغيرهم.

ومن المتأخرين نذكر: أبو العباس بن ثعلب، وابن الأعرابي، وابن السكيت، وأبو جعفر الكوفي، وأبو بكر الأنباري.

وقد ورد في كتب الطبقات أسماء لكوفيين زعموا أنهم كانوا من النحاة⁴، وأن المدرسة الكوفية قد بدأت بأبي جعفر الرؤاسي، فقد جعله الزبيدي في (طبقاته) رأس المذهب الكوفي وأستاذ أهل الكوفة في النحو⁵.

¹محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط1، عالم الكتب، بيروت، 2005/1426، ص15.

²مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص38.

³ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط2، دار المعارف، مصر، 1976، ص155.

⁴المرجع السابق، ص78-79.

⁵ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دط، دار المعارف، مصر، 1973، ص125.

وعني مهدي المخزومي بمدرسة الكوفة النحوية، وخصها بدراسة قدمها لنيل شهادة الدكتوراه 1953 وتأثر بمنهجها في درس النحوي، كما تأثر بالفراء وكان يقارنه في كثير من الأحيان بالخليل بن أحمد الفراهيدي ويراه أكثر دقة في الملاحظة واستيعابا لموضوع دراسته¹.

والمخزومي ذهب في دراسته هذه إلى أن المدرسة الكوفية بدأت بدء حقيقيا بالكسائي وتلميذه الفراء اللذان وضعا شكلا خاصا للنحو الكوفي وبنا بنيان المدرسة، فدخلوا في دقائق الأمور من القياس والشواذ.

فبمجهود هذان العالمان وغيرهما كتب التاريخ ظهور المدرسة النحوية الكوفية، وسمي علماؤها بالكوفيين رغم أنهم أخذوا النحو عن علماء البصرة، ولكن مع مرور الزمن لوحظ وجود اختلاف بين المدرستين البصرية والكوفية مما جعل علماء النحو يفرقون بين المدرستين².

2. أصول النحو الكوفي:

لقد اعتمد نحاة الكوفة الأوائل على السماع والقياس كمصدرين أساسيين في تكوين المذهب الكوفي، وذلك عن طريق الاجتهاد في تفسير الظواهر النحوية فيها وتكوين القواعد العامة بعد جمع مادة لغوية هائلة واستقراءها تكفي لهذا العمل، ودراستها دراسة مستوفية.

2.1. السماع:

يقسم إلى ثلاثة أقسام: القرآن الكريم والقراءات، والحديث النبوي، وكلام العرب.

أ) القرآن الكريم:

هو الوحي المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز.

أما القراءات: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما، فهما إذن حقيقتان متغايرتان³.

والقرآن الكريم أولى النصوص بالاحتجاج لأنه كلام الله المنزل فضلا على أنه يتميز بأنه أصح ما وصل إلينا لأنه وصل متواترا جمعا عن جمع.

¹ ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 23.

² ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ونهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 163.

³ ينظر: عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، د ط المكتبة العصرية، بيروت، 1988، ج1، ص 222.

وقد كان اهتمام أئمة القراء بالقراءات عظيما، فقد كانوا يحفظونها بإتقان كبير مع الاهتمام بالإدغام والإمالة والتنوين، وتعد القراءات مصدرا مهما عند نحاة الكوفة والبصرة لا عند نحاة الكوفة فقط، كما يقول الدكتور محمد اللبدي بأن: "البصريين ينظرون إلى القراءات نظرة حذر وحيطة ولا يأخذون بها إلا ما ندر"¹.

والكوفيون يعتمدون القرآن الكريم بشكل مطلق، ويقدمونه على غيره من كلام العرب شعره ونثره. يقول الفراء: "إن لغة القرآن الكريم أفصح أساليب العربية على الإطلاق، وإن الكتاب أعرب وأقوى في الحجة". أما موقفهم من القراءات فقد كان يقوم على احترام القراءات والاستشهاد بها، وعدم القدح بأصحابها وتخطئتهم إلا ما كان من الفراء فقد كان يخطئ القراء السبع، فالكوفيون اعتنوا بالقرآن الكريم عناية فائقة واعتمدوا عليه.

ب) الحديث النبوي الشريف:

هو المصدر الثاني من مصادر السماع، ويشتمل أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله التي رواها عنه الصحابة رضوان الله عليهم، فقد استشهد النحاة بالحديث واحتجوا به خاصة الكوفيون، يقول السيوطي: "وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل به، ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدا"².

كما ذهب المخزومي إلى أن الاستشهاد به قد فات الكوفيين قائلا: "هذا وقد فات الكوفيين كما فات البصريين أن يعنوا بالأحاديث، وأن يدعموا دراساتهم بما يصححونه منها"³.

ت) كلام العرب:

يعد كلام العرب مصدرا من المصادر التي اعتمد عليها نحاة الكوفة في اجتهاداتهم، ووضع قواعدهم، فقلما توجد عند أئمتهم من غير أن يدعمها بيت شعري حتى لو كان قائله مجهولا، وقد انقسم كلام العرب إلى شعر ونثر.

والكوفيون كالبصريين اعتدوا بكلام العرب واحتجوا به، وكان له منزلة خاصة في نفوسهم لشيوع منهج النقل، فكانوا أكثر احتراما للنصوص من غيرهم.

¹ محمد اللبدي، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، ط1، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1978، ص317.

² عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ط1، تح: محمد أحمد قاسم، مكتبة الفيصلية، ليبيا، 1988، ص40.

³ مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص348.

والواقع أن الكوفيين لم يكونوا "يترخصون كل الترخص في قبول اللهجات واللغات، ولكنهم وثقوا بأولئك ورأوا لغاتهم تمثل فصيحاً من اللغات لا يصح إغفاله، وخاصة بعدما رأوها متمثلة في قراءات القراء السابع"¹.

فالكوفيون قبلوا كل ما نقل عن العرب واعتدوا به، فتوسعوا في رواية الأشعار وبالنسبة للتثبيت من صحة وصدق الراوي وضبطه فلم يكونوا يعنون به، فقبلوا النصوص التي لا يعرف قائلها، ومن ثم عاب عليهم البصريون ذلك، لأن الذي لا يعرف قائله لا يصح أساساً لقاعدة، كما لا يصح الاستشهاد به.

يقول أبو الطيب اللغوي: "الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله وذلك بين في دواوينهم"².

2.2. القياس:

اهتم النحاة الكوفيون بالقياس اهتماماً كبيراً فكان من الأصول التي اعتمد عليها علماء المذهب الكوفي في الاجتهاد، إلا أن المنهج الذي سار عليه الكوفيون لاقى رفضاً ونقداً كما هو الحال في السماع من أصحاب المذهب البصري،

والقياس ثلاثة أقسام تتمثل: في العلة، وقياسية العامل، والتأويل والتقدير.

أ) العلة:

اهتم النحاة الكوفيون كباقي النحاة بالعلة والتعليل في كتبهم النحوية الخاصة، فحاولوا تعليل الظواهر النحوية باستمرار، وكانت أساليب التعليل كثيرة عندهم فمنها ما يعتمد اللفظ ومخارج الحروف إلى غيرها، ومنها ما يعتمد على المعنى من تذكير ما يسند إلى المؤنث من الأفعال أو العكس، وهذه التعليلات تختلف من حيث الوضوح والبساطة تارة، وتارة أخرى من حيث الغموض والتعقيد وهذه الأخيرة قليلة، فهم كانوا ينتهجون نهج الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي عارضه البصريون الذين مزجوا النحو بالفلسفة، لهذا فعللهم علل فلسفية ويتسم بالغموض والإبهام.

والتعليل ظاهرة قديمة عند العرب، فمن تعليلات النحاة الكوفيين قول الكسائي وهو تلميذ الفراء، فقد اهتم بالتعليل وكان على دراية به فيقول في القطاة: "ربما قالوا في جمعه قطيات ولهيات في جمع لهاة الإنسان،

¹مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص231-232.
²السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص22.

لأن فعلت منهما ليس بكثير، فيجعلون الألف التي أصلها واوا لأنها مشتقة من (لهو) و(قطو) ياء لقلتها في الفعل، قال: ولا يقولون في غزوات غزيات لأن غزوت كثير معروف في الكلام"¹.

ب) قياسية العامل:

ظهرت هذه النظرية في النحو على يد الخليل بن احمد الفراهيدي في القرن الثاني للهجرة، وقد عرفها النحاة الكوفيين من الكسائي تلميذ الخليل، واستفاد منه الفراء من خلال كتاب سيبويه، فأصبح اهتمامهم بالعامل لا يقل شأنًا عن اهتمام نحاة البصرة، غير أنهم اتبعوا طريقًا مخالفًا للبصريين.

فيلجأ الكوفيون إلى التعليل لتفسير الظاهرة النحوية، وهذا دأبهم حين عرضوا للعوامل " فقد عرضوا لها على أنها وسيلة تعليمية تقرب الدراسة من أذهان الدارسين"²

والعوامل نوعان: لفظية ومعنوية.

فاللفظية: هي الحرف والفعل والاسم، فكما اهتم البصريون بهذا النوع اهتمامًا بالغًا فقد كان الفعل عندهم قوة أكبر من قوة باقي العوامل باعتبار أن العوامل الأخرى لا تعمل إلا بشروط، كذلك كان الكوفيون فقد كان الفعل عندهم من أقوى العوامل.

أما المعنوية: فهي كثيرة عند الكوفيين على غير البصريين وهي اثنان فقط: الابتداء الذي يسبب رفع المبتدأ، والمضارعة وهي سبب رفع الفعل المضارع.

ويعلل مهدي المخزومي شيوع العامل المعنوي عند الكوفيين أن "العوامل المعنوية تقوم في الغالب على تفهم للأسلوب وفقه يصوغ الكلام، فإذا استوفى الدارس تتبعه للأساليب التي تعرض لصور التأليف المختلفة، ولاحظ مواقع الكلمات فيها وأحكامها التي منحها الطبيعة اللغوية إياها، استطاع أن يستخرج في ضوء تلك الأساليب واستقراء تلك الصور المختلفة ورصد الكلمات في ثناياها علا وأحكاما متصيدة من فقه الطبيعة اللغوية، وهي العلة التي ندعو إلى الاحتكام إليها في تفسير الظواهر النحوية"³.

¹ينظر: ابن منظور، لسان العرب صححه أمين محمد عبد الوهاب ومحمد العبيدي، ط8، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1997، مادة [قطا].

²مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص263.

³المرجع نفسه، ص292.

ت) التأويل والتقدير:

ظاهرة نحوية مهمة، اعتمد عليها النحاة في تفسير وتعليل الحركات الإعرابية، غير أن الكوفيين كانوا يفضلون الأخذ بالظاهر والانصراف عن التأويل والتقدير، "حتى يسايروا طبيعة اللغة وروحها"¹، وحتى لا يقعوا في خلاف وتناقض فلا يعتمدون عليه إلا للضرورة فقط.

3. مظاهر تأثر المخزومي بالنحو الكوفي:

إن من أهم مسائل النحو الكوفي التي تأثر بها مهدي المخزومي نذكرها:

1.3 المشتقات:

يعد أصل المشتقات من المسائل الخلافية بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، حيث ذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر، وأن الاسم هو الأصل واحتجوا على ذلك بجملة من الأدلة أهمها:

الدليل على أن المصدر أصل الفعل، أي أن المصدر يدل زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، وما كان مطلقاً فهو أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل.

ومنهم من تمسك بأن قال: "الدليل على المصدر هو الأصل: أن الفعل بصيغته يدل على شئيين الحدث والزمان المحصل، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث، وكما أن الواحد أصل لاثنتين فكذلك المصدر أصل للفعل"².

أما الكوفيون يرون أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، نحو: "ضرب ضرباً" و"قام قياماً" واحتجوا على ذلك بجملة من الأدلة أهمها:

إنما قلنا أن المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يصح لصحة الفعل و يعتل لا عتلوله، أو ترى أنك تقول "قام قواماً" فيصح المصدر لصحة الفعل، و تقول "قام قياماً" فيعتل لا عتلاله، فلما صح لصحته و اعتل لا عتلاله دل على أنه فرع عليه"³.

وتبع مهدي المخزومي الكوفيين في أصالة الفعل لأنه في العربية وأخواتها الساميات أساس التعبير⁴.

¹ الحموز عبد الفتاح، الكوفيون في النحو والصرف، ط1، دار عمار، الأردن، 1997، ج1، ص07.

² ينظر: عبد الله أمين، الاشتقاق، ط2، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص06.

³ أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك محمد مبروك، د ط، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1999، ص192.

⁴ ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص40.

2.3 أقسام الفعل:

قسم البصريون الفعل من حيث دلالاته إلى ثلاثة أقسام: ماض، مضارع وأمر، في حين ذهب الكوفيون إلى أن الفعل ماض، ومستقبل، وفعل دائم، ذلك أن المدرسة الكوفية ترى أن الفعل المضارع معرب، وألحقوا به فعل الأمر فهو معرب عندهم أيضا "لأن فعل الأمر عندهم أيضا مقطع من الفعل المضارع المجزوم، فإن أصل الفعل عندهم "لِتَفْعَل" ثم حذفت لام الأمر لكثرة الاستعمال، فهو معرب مجزوم بلام محذوفة تخفيفا، وما حذف للتخفيف فهو في حكم الملفوظ به"¹.

أما الفعل الدائم فقد أرادوا به اسم الفاعل المتطلب للمفعول، وهذا في قول الفراء: " كما أشار الزجاجي في مجالس النحويين فقد جاء، قال ثعلب: كلمت ذات يوم محمد ابن يزيد البصري فقال: كان الفراء يناقض يقول: قائم فعل وهو اسم لدخول التنوين عليه فإن كان فعلا لم يكن اسما، وإن كان اسما فلا ينبغي أن تسميه فعلا، فقلت: الفراء يقول: قائم فعل دائم لفظه لفظ الأسماء عليه ومعناه معنى الفعل لأنه ينصب، فيقال: قائم قياما، وضارب زيدا، فالجهة التي هو فيها اسم ليس فيها فعل، والجهة التي هو فيها فعل ليس فيها اسم"². فالفعل عند الفراء مادة تشمل صيغا عدة تربط بينها الدلالة الزمانية، فقد سمي اسم الفاعل فعلا دائما "لانصراف هذه الصيغة نحو الحال والاستقبال"³.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَلَّبُهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمَلِئْتَ مِنْهُمْ رُغْبًا﴾ [سورة الكهف ١٨]. فلفظة "باسط" اعتبروها فعل دائم لأنها تحمل دلالة حدث مقترن بزمن ما، فباسط هنا تدل على حدث جرى في الزمن الحاضر وتستمر دلالاته إلى المستقبل، فهو يدل على الدوام وعدم الانقطاع.

أما المخزومي فيرى رأي الكوفيين في تقسيم الفعل إلى ماض وحاضر ودائم، أو ما كان على مثال "فعل" "يفعل" "فاعل"، وهو كأنه يتحدث عن زمن صرفي وزمن نحوي في الجملة، ولكنه يحترس فيستعمل عبارة "الفعل في العربية ثلاثة أقسام".

ما كان على مثال "فعل" وهو ما يسمى بالفعل الماضي، وهو الذي يدل في أغلب استعمالاته على وقوع الحدث في الزمن الماضي، وله دلالات زمنية مختلفة.

¹ إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1403هـ/1983م، ص48.

² المرجع نفسه، ص19.

³ المرجع نفسه، ص ن.

ما كان على "يفعل" وهو ما يسمى بالفعل المضارع، وهو الذي يدل في أكثر استعمالاته على وقوع الحدث في زمن المتكلم.

ما كان على مثال "فاعل" وهو الذي يسميه البصريون اسم فاعل، ويسميه الكوفيون الفعل الدائم، و "هو فعل حقيقة في معناه وفي استعمالاته، إلا أنه يدل في أكثر استعمالاته على استمرار وقوع الحدث ودوامه"¹.

3.3 أسماء الأفعال:

هي أسماء تدل على معنى الفعل من حيث اقترانها بالزمن، وتعمل عمله ولا تقبل علاماته كالاتصال بضمائر الرفع، أو تاء التانيث، وغيرها وتكون مبنية.

وقد اختلف النحاة في أسماء الأفعال "فقال جمهور البصريين: هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل، ولا تتصرف الأسماء بحيث يسند إليها إسنادا معنويا فتقع مبتدأ أو فاعلا، وبهذا فارقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين، وقال جمهور الكوفيين: إنها أفعال لأنها تدل على حدث وزمان كل ما في الباب أنها جامدة، لا تتصرف فهي كـ: ليس وعسى ونحوهما"².

وتبع مهدي المخزومي مذهب الكوفيين، فأسماء الأفعال عنده أفعال، لأنها لا تختلف عن الأفعال في الدلالة والاستعمال.

4.3 خبر الأفعال الناقصة:

توافق النحاة على أن كان و أخواتها أفعال ناقصة متمثلة في: "كان، أصبح، أضحى، أمسى، ظل، بات، صار، ليس، ما زال، ما برح، ما فتى، ما دام، فتدخل هذه الأفعال على المبتدأ والخبر، فترفع الأول و يسمى اسمها، و تنصب الثاني و يسمى خبرها، غير أن النحاة اختلفوا في علة نقصانها، و ذكر المقرئ علة ذلك فقال: "ما سوى الفعل التام هو الناقص و سميت ناقصة لافتقارها إلى الخبر، و لا يتم معناها بذكر المرفوع، و ذهب سيبويه و أكثر البصريين أنها سميت ناقصة لأنها سلبت الدلالة على الحدث و تجردت للدلالة على الزمان، وردّ بأنها كلها مستوية في الدلالة على الزمان"³.

غير أن الكوفيين لا يرون النقص في كان وأخواتها فهي أفعال تامة حسب رأيهم، وما أعربه البصريون خبرا لها أعربه الكوفيون حالا.

¹مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، 1406هـ/1986م، ص21-22.

²ابن عقيل بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد المجيد، ط8، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، 1980، ج1، ص27.

³جاسم محمد سهيل العاني، والباحث حارث إبراهيم عبد الصميدعي، الخلاف النحوي في الأفعال في كتاب التحفة الملكية في شرح الألفية للمقرئ المغربي، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، العام الثالث، العراق ع 27 فبراير، 2017، ص10.

وقد تبع مهدي المخزومي مذهب الكوفيين فأعرب المنصوب حالا وطرده هذا الإعراب في جميع أخوات كان، ولم يستثن إلا "صار" و "ليس" لأن الأولى منهما إنما تدخل في الغالب على ما ليس أصله مبتدأ وخبراً.

فحين نقول: "صار الطين إبريقاً" فلو حذفنا "صار" كان الكلام: "الطين إبريق" وهو قول غير صحيح لذلك جعل المنصوب بعدها تمييزاً لأنه يرفع الإبهام¹

5.3 تقديم الفاعل على فعله:

منع النحاة البصريين تقدم الفاعل على الفعل واعتبره مبتدأ إذا تقدم ودليل ذلك ما جاء عن أعلام البصرة، فنجد في الخصائص قول ابن جني: "وكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل كـ "ضرب زيد"، وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه"².

وقد رأى سيبويه أن الفاعل يجب أن يتبع الفعل وهذا المعنى قوله: "يذهب عبد الله فلا بد للفعل من الاسم"³. و أكد البصريون أن الفاعل في حالة تقدمه على الفعل يفقد وظيفة الفاعلية ليعرب مبتدأ و خبره الجملة الفعلية، وضمير الفعل يعرب فاعلاً له، يقول المبرد: "فإذا قلت عبد الله قام، فعبد الله رفع بالابتداء وقام في موضع الخبر و ضميره الذي في قام فاعل"⁴، بعكس ما جاء عند أهل الكوفة من إجازة تقديم الفاعل على الفعل نحو قام زيد، و زيد قائم، فزيد في الجملتين الفعليتين "فاعل" و مقتضى هذا التقديم عند البصريين: أن الجملتين مختلفتان فالأولى فعلية و الثانية اسمية، وقد احتج الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على فعله في قول الزباد:

"ما للجمال مشيها وئيدا أجنده لا يحملن أم جديدا"

فقد رفضوا أن يكون مشيها مبتدأ لعدم وجود خبر له، ولأن "وئيدا" منصوب على حال فأوجبوا أن يكون فاعلاً "مشيها" مقدماً عليه.

¹مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص178.

²ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط1، عالم الكتب، بيروت، 2006، ج2، ص387.

³سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1966، ج1، ص23.

⁴المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، ط6، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1965، ج4، ص127.

وذهب المخزومي إلى جواز تقديم الفاعل على فعله في قوله: "ومن المسند إليه ما سمي بالفاعل وهو المسند إليه في الجملة الفعلية، وللفاعل في الجملة الفعلية موضع لغوي معروف وهو أن يلي الفعل مباشرة، فإذا طرأ عليه ما يقتضي تقديمه قدم ولم يخرج تقديمه عن كونه فاعلاً"¹.

6.3 التنازع:

هو توجه عاملين إلى معمول واحد، فالعاملان يتنازعا على هذا المعمول لذا سمي عند النحاة التنازع، ولم يذكر سيبويه اسم التنازع وقال: "هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك"².

ولا خلاف بين الكوفيين والبصريين في أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر، ولكن اختلفوا في الأولى منهما، فذهب البصريون إلى أن الثاني أولى به لقربه منه، وذهب الكوفيون إلى أن الأول الأولى به لتقدمه، ومن الشواهد القرآنية التي قد أعمل الثاني في المعمول قوله تعالى:

﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [الكهف، 96].

فالفعلين "آتوني" و"أفرغ" طلب كل منهما المفعول لـ "قطرا" معمولا له، ولا ينبغي لهذا المفعول أن يكون معمولا إلا لواحد منهما.

ويلخص المخزومي مسألة التنازع في صورتين من التعبير:

الصورة الأولى: أن يكون الاقتضاء واحدا كأن يطلب كل من العاملين كالفعلين مثلا فاعلا واحدا أو مفعولا واحدا.

الصورة الثانية: أن يختلف الاقتضاء كأن يطلب العامل الأول المعمول فاعلا له، ويطلبه العامل الثاني مفعولا به.

¹مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص 11.
²سبويه، الكتاب، ج 1، ص 73.

7.3 الاشتغال:

الاشتغال هو " أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف، أو ما جرى مجراه قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم المشتغل عنه أو موضعه"¹.

وقد اختلف النحاة العرب في ناصب الاسم المشغول عنه الذي تقدم، فذهب الكوفيون إلى أن المشغول عنه أي الاسم المتقدم منصوب بالفعل المذكور بعده، ويتفرع في المدرسة الكوفية رأي آخر للفراء فذهب إلى إعمال الفعل المذكور في الاسم المشغول عنه والضمير معا.

وذهب البصريون إلى أن المشغول منصوب بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور لأنه يدل عليه، ووجب الإضمار للاستغناء عنه، نحو: "زيدا أكرمته" والمعنى عندهم "أكرمت زيدا أكرمته" وإذا قلنا زيدا مررت به فالتقدير: "جاوزت زيدا مررت به".

ويرى المخزومي ما يراه الفراء أنه لا يجب أن يعقد بابا للاشتغال، فالاسم المتقدم مفعول به مقدم للاهتمام، والضمير كناية عنه المفعول به.

فذهب المخزومي ذهاب الفراء في باب الاشتغال تجنباً للتقدير والتأويل اللذين يستحضران عناصر لا حاجة لنا بها في تقوم المعنى وفهمه، إذ لا فائدة من القول في زيد رأيته: رأيت زيدا رأيته.

¹ابن عصفور، المقرب، تح: عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، ط1، مطبعة العاني، بغداد، 1392هـ/1972م، ج1، ص87.

المبحث الثالث: المخزومي وتيسير النحو

1. مفهوم التيسير النحوي:

1.1 التيسير:

(أ) لغة:

جاء في لسان العرب "يسر: اليسر، اللين والانقياد يكون ذلك الإنسان والفرس وقد يسر، وييسر، ويأسره: لاينه¹!

كما ورد في معجم الوسيط²: "التيسير: هو مصدر لفعل يسر يقال: يسر الشيء: سهله وأمكنه، ويقال يسر له كذا: هيأه وأعدده، وتيسر الشيء: تسهل وتهايا".

هذه أغلب ما ذكرته المعاجم العربية عن معاني كلمة يسر، إذ تدور أغلبها حول معنى واحد وهو ضد العسر، وعلى هذا فإن تيسير النحو هو السهولة في طرح الموضوعات النحوية وتسهيلها وتخليصها مما عسر فيها. كما وردت كلمة اليسر في القرآن الكريم³، وجاءت لعدد من المعاني:

جاءت بمعنى ضد العسر في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [سورة البقرة، 185].

وبمعنى تهيأ وتسهل في قوله تعالى: ﴿فَأَقْرَهُوْا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [سورة المزمل، 20].

وعليه فاليسر عند العرب: السهولة واللين والانقياد فكل ما هو ضد العسر فهو يسر.

¹ابن منظور، لسان العرب، دط دار صادر، بيروت، 2010، مج6، مادة [يسر]، ص 15.
²مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، ط4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004، [مادة بيسر]، ص1064-1065.

³أبو عبد الله البخاري، صحيح البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، دار طوق النجاة، لبنان، بيروت، 1431هـ.

ب) اصطلاحا:

التيسير هو عرض المادة النحوية بأسلوب سهل ميسر، بتقديمها على صورة أبسط مما هي في السابق، والاقتصار على النحو الوظيفي الذي يحتاجه الطالب عبر مراحل التعليمية فمهدي المخزومي يرى أن "التيسير تقريب طرائق وأساليب التدريس بما يتفق مع ذهن المتعلم البسيط"¹.

كما عرف محمد صاري التيسير بأنه "عرض جديد لموضوعات النحو وترسيخ لها بطرق حية جذابة فيها إبداع وابتكار، وعلى هذا يجب أن تنصب جهود التيسير"².

إن مصطلح التيسير طبع لأول مرة كعنوان لكتاب شوقي ضيف (تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده) حاول من خلاله تيسير النحو بعد أن رأى النحو العربي عاجزا عن تقديم اللغة العربية، فقرر إعادة تنسيق أبواب النحو، وإلغاء بعضها، ووضع تعريفات دقيقة لأبوابه "العسرة أساس التيسير"³.

إن نلاحظ من خلال تعريفات بعض النحاة لمفهوم التيسير أنه يهدف إلى تقريب مادة النحو العربي إلى المتعلمين، وذلك من خلال تقديمها على "صورة أبسط مما هي في السابق"⁴ سواء كان ذلك بالشرح أو إعادة التوبيخ أو التنسيق، أو من خلال الاختصار، لكن المخزومي رأى أن التيسير "ليس حذفاً للشرح والتعليقات، لكنه عرض جديد لموضوعات النحو....."⁵.

2.1 التيسير النحوي:

التيسير النحوي مصطلح ظهر في العصر الحديث، ولا نجد له آثارا في التراث النحوي، يراد به إعادة النظر في المسائل النحوية، ومناهجها الموروثة ومحاولة إصلاحها، وتيسير قواعدها بأسلوب علمي متجدد في ضوء أصولها.

يقول الدكتور مهدي المخزومي "فالتيسير إذن ليس اختصارا ولا حذفاً للشرح والتعليقات، ولكنه عرض جديد للموضوعات النحوية تيسر للناشئين أخذها واستيعابها وتمثلها"⁶.

¹مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص.

²محمد صاري، تيسير النحو موضة أم ضرورة، أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، www.google.com، الجزائر 2001، ص18.

³ينظر: شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، ط6، دار المعارف، القاهرة، مصر، دت، ص11.

⁴أكلي سوريا، حركة تيسير تعليم النحو العربي في الجزائر، رسالة ماجستير في النحو، إشراف: الدكتور صالح بلعيد، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012، ص32.

⁵مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص15.

⁶المرجع نفسه، ص ن.

فهدف التيسير هو محاولة تجديد النحو وإظهاره بمظهر غير ما وضعه النحاة القدماء بحجة أن النحو لا يتماشى مع الدراسات الحديثة، مما أدى إلى ظهور قواعد ومصطلحات جديدة تيسر النحو. ولقد رافقت محاولات التيسير بعض المصطلحات مع مطلع القرن العشرين منها: الإحياء والإصلاح والتجديد.

1.2.1 الإحياء:

أ) لغة:

مصدر للفعل "أحيا" وقد جاء في المعجم الوسيط¹ يقال: حي يحيا فهو حي، وأحيا القوم: أخصبوا، وأحيا الله فلانا جعله حيا¹

كما ورد في لسان العرب: "والحي من كل شيء: نقيض الموت، والجمع أحياء، وأحياءه: جعله حيا"². فالمعنى اللغوي لكلمة أحيا يحمل بعدا إيجابيا فهي توحى إلى النماء والحياة.

ب) اصطلاحا:

إن مصطلح الإحياء نجده عند إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو"، ودعوته هذه تمثلت في الحذف والإلغاء، والتجديد، لذلك ارتبط مصطلح الإحياء بإلغاء نظرية العامل النحوي، كما ارتبط كذلك بحذف بعض الأبواب النحوية، لتيسير قواعدها وإعادة النظر في الحركة الإعرابية، إذ حاول إعادة تبويب النحو، وأدمج عددا منها في بعضها، وقدم مفهوما جديدا لبعض ثالث³.

2.2.1 التجديد:

أ) لغة:

مصدر للفعل "جدد" وجاء في المعجم الوسيط: "جدد الشيء: صيره جديدا واستجد الشيء جديدا: استحدثه وصيره جديدا"⁴.

¹ مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، مادة [حيي]، ص 213.

² ابن منظور، لسان العرب، مج 2، مادة [حيا]، ص 12.

³ إبراهيم عمر سليمان، حركة تجديد النحو في العصر الحديث دراسة تحليلية تقويمية، ط 1، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2004، ص 18.

⁴ مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، مادة [جدد]، ص 109.

ورود أيضا في لسان العرب: " الجدة نقيض البلى، يقال: الشيء جديد، والجمع أجدّة وجدّد وجدّد، وتجدّد الشيء: صار جديدا، وأجده وجدده واستجده أي: صيره جديدا، والجديد ما لا عهد لك به"¹.

ب) اصطلاحا:

يرى محمد حسين الصغير أن التجديد هو " فك الحصار عن التراث النحوي ليعود طليقا بعد الأسر، وبعث الحياة في المنهج النحوي ليعود غصنا طريا بعد الجفاف"².

أما في نظر عبد الرحمان الحاج الصالح هو " تكييف النحو والصرف مع المقاييس التي تقتضيها القواعد على المتعلمين، فعلى هذا ينحصر التيسير في كيفية تعليم النحو، لا في النحو ذاته"³.

ومصطلح التجديد ارتبط بأسس مختلفة دعا إليها شوقي ضيف في مقدمة كتابه (تجديد النحو) فيقول: ".....وضع تصنيف جديد للنحو من خلال إلغاء نظرية العامل، إعادة تنسيق أبواب النحو، إلغاء بعض الزوائد، وضع تعريفات وضوابط دقيقة لأبواب في النحو، حذف زوائد كثيرة فيه، إضافة أبواب ضرورية....."⁴.

إن: فإن مصطلح التجديد ارتبط نظريا بالحذف والاختصار والإلغاء، كما ارتبط أيضا بالانصراف عن نظرية العامل وإعادة تنسيق أبواب النحو، فضلا عن حذف زوائد كثيرة فيه في النحو العربي.

3.2.1 الإصلاح:

أ) لغة:

هو مصدر للفعل صلح، وصلح أصل واحد يدل على خلاف الفساد⁵.

يقال: أصلح في عمله أو أمره: أتى بما هو نافع، وأصلح الشيء: أزال فساده، وأصلح ذات بينهما من عداوة وشقاق، وأصلح ذريته: جعلها سالحة⁶.

ويتضح من خلال المعنى اللغوي لمفهوم الإصلاح، أنه إعادة تقويم الشيء وإتمام ما يعتريه من نقصان.

¹ ابن منظور، لسان العرب، مج1، مادة [جدد] ص07.

² محمد حسين الصغير، نحو التجديد في دراسات الجوّاري، دط، مطبعة المجمع العراقي، العراق، 1990، ص10.

³ صاري محمد، تيسير النحو موضحة أم ضرورة، ص04.

⁴ شوقي ضيف، تجديد النحو، ط6، دار المعارف، القاهرة، دت، ص3-4.

⁵ ابن فارس أحمد، معجم مقاييس اللغة، تح: أحمد عبد السلام هارون، ط2، طباعة مكتبة الحلبي، مصر، 1970، مج6،

ص303/1.

⁶ مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، مادة [صلح].

ب) اصطلاحا:

الإصلاح نلمسه عند من نادى إلى تخليص النحو العربي مما لحق به من تراكمات بحاجة إلى إزالة وتغيير، وقد بدأت هذه المحاولات مع بداية القرن العشرين بهدف حذف بعض الأبواب وإعادة عرض النحو مرة أخرى، فمدلول الإصلاح عندهم ارتبط بالتغيير والحذف كما في " التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية" لرفاعة الطهطاوي، الذي بدأ ما يسمى بحركة إصلاح الكتاب النحوي في العصر الحديث، وكان المقصود بها تخليص الكتب النحوية من العبارات الغامضة.

2. التيسير النحوي قديما وحديثا:

لم تكن فكرة تيسير النحو وتبسيط قواعده حديثة العهد، إذ نجد محاولات عديدة لتجديد النحو وتيسيره في مؤلفات النحو القدماء والتي سميت بالمختصرات، على نحو "مقدمة في النحو" التي نسبت لخلف الأحمر (180هـ)، "مختصر في النحو" للكسائي (198هـ)، "الجمال" للزجاجي (337هـ)، و" الواضح في العربية" (379هـ)، و"اللمع في العربية" لابن جني إلى غير ذلك من المؤلفات التي تهدف إلى تقديم ما يحتاجه المتعلمون من المادة النحوية، وعرضها بأسلوب مختصر وسهل خال من التعقيد والتطويل.

لكن كل هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح لتخليص النحو من صعوباته ومشاكله ورفع القيود المنطقية عنه، بل إنها زادت من تعقيده وحالت دون تعلمه بعد أن نفر منه الطلبة والدارسون، فتعليم النحو استمر في المطولات وشروحها قرونا طويلة، حتى جاء العصر الحديث في بداية القرن 19 الذي حظي فيه علم النحو بعناية فائقة تصب في السعي إلى تجديده وتيسيره، إذ يكاد يجمع المحدثين أن من بين الأسباب التي أدت إلى تيسير النحو وتجديده تكمن في صعوبته، وذلك بسبب غلو النحاة الأوائل في فلسفة النحو ومنطقه.

فظهرت جهود حثيثة من أجل البحث عن أيسر السبل لتحصيل العلم بعد أن أحس الدارسون أن بالتراث النحوي عيوباً تجعل إعادة النظر فيه ضرورة، وحاولوا اقتراح البدائل التي رأوها وافية لمطلب الدرس النحوي الحديث، فوجدوا في كتاب "الرد على النحاة" لابن مضاء القرطبي ما يدفعهم إلى ثورة جديدة على موروث النحو العربي القديم فتنبوا مقولاته النقدية لنحو العربية، فثاروا على نظرية العامل ورفضوا العلال الثواني والثالث وقاموا بإلغاء القياس المنطقي.

ويعد كتاب "إحياء النحو" لإبراهيم مصطفى الذي ظهر 1937 من أولى المحاولات التي قام بها المحدثون في مجال تيسير النحو، وهو أول كتاب ظهر في العصر الحديث لنقد نظريات النحاة التقليدية¹، فنادى إلى

¹ينظر: عبد الرحمان أيوب دراسات نقدية في النحو العربي دط مؤسسة الصباح القاهرة 1957 المقدمة.

إصلاح النحو وتيسيره ورأى أن النحو قد فشل في أن يكون السبيل إلى تعلم العربية، كما رأى أن الصعوبة تكمن في وضع النحو وتدوينه¹.

فأيده المخزومي وعده مصدرا من مصادره في محاولته التجديدية في كتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه"، كما تأثر بكثير من آراء المبتوثة في كتابه².

وبعد محاولة إبراهيم مصطفى ظهرت محاولات عديدة لتيسير النحو أهمها:

- ❖ مقترحات وزارة المعارف المصرية 1938.
- ❖ النحو الجديد لعبد المتعال الصعيدي 1947.
- ❖ المؤتمر الثقافي العربي الأول التابع لجامعة الدول العربية في لبنان 1947.
- ❖ تيسير النحو لعبد العزيز القوصي وأصحابه³ 1949.
- ❖ النحو المنهجي لمحمد أحمد يرانق 1958.
- ❖ نحو التيسير لأحمد عبد الستار الجوارى 1962.
- ❖ في النحو العربي قواعد وتطبيق لمهدي المخزومي 1966.
- ❖ اللغة العربية المعاصرة لمحمد كمال حسين 1972.
- ❖ تجديد النحو لشوقي ضيف 1972.
- ❖ تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا لشوقي ضيف 1981.
- ❖ النحو الميسر لمحمد خير الحلواني 1997.

3. تيسير النحو عند المخزومي:

لقد عني المخزومي بالتيسير النحوي منذ بداية رحلته العلمية مع النحو ودراسة اللغة واشتهرت محاولاته في الوطن العربي إذ تعد محاولة الدكتور مهدي المخزومي من المحاولات التي ظهرت في العراق لتيسير النحو العربي وإصلاحه وكانت هذه المحاولة سنة 1964 في كتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه"، وكتابه «في النحو العربي قواعد وتطبيق» سنة 1966⁴، الذي نال عنهما جائزتين كأحسن كتابيين⁵.

¹ ينظر، إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دط مؤسسة هنداي للتعليم والثقافة القاهرة، 2014 المقدمة.

² مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص70-92.

³ هم: أحمد يوسف الشيخ وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ومحمد كمال خليفة.

⁴ ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ط1، دار ابن حزم، بيروت، 2008، ص215.

⁵ ينظر: الشارف لطرش، آراء مهدي المخزومي في تيسير النحو، مجلة مجمع اللغة العربية، scholar.google.com، دمشق، 2010، ج2، ص561.

ويمكن القول أن المخزومي استوعب نظرية النحو العربي في أربعة كتب هي: الكتابان السابق ذكرهما وكتاب " مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو" و كتاب " الدرس النحوي في بغداد"، فقد أحاط بالنحو القديم و وقف على مصادره، ثم تخير منها ما رآه جديرا بأن يوجه الدرس اللغوي وجهة جديدة.

كما أرجع المخزومي فشل محاولات التيسير إلى اهتمام النحاة بإصلاح مظهر النحو وإهمالهم لإعادة صياغة القواعد وتجديد موضوعات النحو، فاعتبروا التيسير مجرد اختصار وحذفاً للشروح، فالتيسير المنشود في رأيه" ينبني على العرض الجديد لموضوعات النحو من خلال إصلاح شامل لمنهج الدرس النحوي أصولاً ومسائل"¹.

فالمخزومي حين تناول الدرس النحوي ظهر عليه التطور فقد اعتمد مشروعه التيسيري على عرض جديد لموضوعات النحو بما يتماشى وقدرات المتعلمين تيسر لهم أخذها وتمثلها، ويكون ذلك فعالاً إذا سبقه إصلاح شامل لمنهج هذا الدرس وموضوعاته أصولاً ومسائل² وهذا لا يتأتى إلا بتحقيق خطوتين:

أ) تخليص الدرس النحوي مما علق به من شوائب جرها عليه منهج دخيل هو منهج الفلسفة، الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة العامل

فالمخزومي أقام تيسير النحو على منهج متكامل يتمثل في دراسة التراث النحوي، وتخليصه من آثار المنطق والفلسفة التي حملتها فكرة العامل، تلك الفكرة التي حرفت النحو عن مساره.

ب) تجديد موضوع الدرس اللغوي، وتعيين نقطة البدء به ليكون الدارسون على هدى من أمر ما يبحثون فيه.

إذن فالدرس النحوي عند المخزومي ينبغي أن يعالج موعين هما:

أ) الجملة من حيث تأليفها ونظامها ومن حيث أجزاءها التي تتألف منها، وما يعرض عليها من تقديم وتأخير وإظهار وإضمار.

ب) ما يعرض للجملة من معان تؤديها أدوات تتصل بها كالتوكيد والنفي والاستفهام وغيرها، وهو بذلك يوافق أستاذه إبراهيم مصطفى في أن الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة وليستا أثراً للعامل، بل هما من عمل المتكلم ليبدل بها على معنى في تأليف الكلام.

¹ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 15.

² المرجع نفسه، ص ن.

ومن هنا يتبين لنا أن المخزومي عندما وضع كتابه في تيسير النحو كان هدفه تجديد موضوعات النحو بما يتناسب والناشئة، حتى يسهل فهمها، واستيعابها، وتوظيفها في الحياة اليومية.

وقد انطلق من دراسته للجملة باعتبارها درسا للنحو يجعل الباحث يهتم بتأليف الكلام دون النظر في المواقع الإعرابية للكلم، وهو بمنهجه هذا ينتقد الاتجاه القديم في الدرس النحوي فهو يرى كل شيء تحدث عنه القدامى لا صلة له بالدرس النحوي.

وفيما يلي بعض اجتهادات المخزومي التيسيرية والقضايا النحوية المتمثلة في:

1. ترتيب أبواب النحو: حاول المخزومي إعادة ترتيب أبواب النحو حسب وظائفها المعنوية وعلاقتها الإسنادية، وليس حسب حركاتها وإعرابها لإلغاء فكرة العامل في كثير من أبواب النحو. إذ يقول: " وإن المنصوبات في العربية موضوعات كثيرة بعضها يؤدي وظيفة لغوية، وبعضها لا يؤدي مثل هذه الوظيفة كسلب الحروف والأفعال قدرتها على العمل والتأثير"¹.

لهذا حاول المخزومي إعادة الكثير من المنصوبات إلى باب الرفع معتمداً في ذلك على الإسناد كاسم "إن" و "أن" و "لعل" و "ليت" مستشهداً بقوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ ﴾ [سورة طه، 63].

محتجا بأنها جاءت مرفوعة في الصحيح من كلام العرب و "إن" واسمها بمنزلة الكلمة الواحدة في الاستعمال.

2. إلغاء فكرة العامل: دعا المخزومي إلى إلغاء فكرة العامل ويرى بأنها دخيلة على الدرس اللغوي لذلك وجب إلغاؤها، إذ يقول: " ولا ريب أن فكرة العامل دخيلة على هذا الدرس ويجب إلغاؤها وإبطالها"². حيث رفض العمل بمبدئها، وقد سار على نهج أستاذه إبراهيم مصطفى، حيث شغل العامل حيزا كبيرا من منظومته النحوية التجديدية فيقول: " قد حاولت في هذه الفصول أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل، وقد كان النحاة رحمهم الله قد جعلوا من هذا المنهج منطلقاً لأعمالهم"³.

كما يؤكد المخزومي أن إلغاء العامل يكون رغبة في إلغاء المسائل التي تترتب عليه وتخضع لأحكامه وقوانينه، كما أكد أيضا على ضرورة الاهتمام بالقضايا النحوية الأخرى، وعدم إعطاء كل الاهتمام للعامل والعلل.

¹ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 84.

² محمد عبد الله بن أحمد أحمد، النحو العربي بين القديم والحديث مقارنة وتحليل، ط1، دروب ثقافية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 187.

³ المرجع السابق، ص 16.

إذ يرى المخزومي أن البصرة هي المسؤولة عن نشأة هذه الفكرة وشيوعها، ذلك أن النحاة البصريين كانوا شديدي الارتباط بعلم الكلام، كما يرى أيضا أن فهم النحاة الأوائل للعامل وبناء مسائل النحو على منواله لا يكاد يخرج عن طبيعة اللغة.

كما يلاحظ المخزومي أن أغلب الدراسات الهادفة إلى التيسير في العصر الحاضر تقوم على استبعاد الفلسفة الكلامية والتعليقات المنطقية العقلية، وما لا يتصل بطبيعة الدراسة النحوية بصلة أو قرابة¹، فاستدل بذلك على سلامة المنهج الكوفي، لأن الكوفيين كانوا قد استبعدوا جانبا كبيرا من ذلك ولم يتقيدوا بشيء وبنوا دراساتهم على الاستقراء والنقل وهما السبل السليمة للوصول إلى أحكام نحوية صحيحة تتمثل فيها العربية².

كما لاحظ أيضا أن الحاجة أصبحت ماسة إلى تفريق الموضوعات التي تناولها القدامى، وإلى أن يعرف الدارس موضوع قدمه ليكون أوضح حدودا وأعم فائدة، وأن يكون لكل موضوع دارسون مختصون يتناول كل فريق منهم موضوعه بكل إحاطة وعمق.

3. إن الجملة عند المخزومي مركب إسنادي يتكون من مسند ومسند إليه وقد انتقد القدامى في تقسيمهم للجملة العربية وعلل نقده هذا بقوله " وهو تحديد ساذج يقوم على أساس من التفريق اللفظي " فجملة " طلع البدر " عدها فعلية مخالفا للنحاة الذين عدوها اسمية بناء على التفريق اللفظي المحض³.

إذن فالجملة عنده قسمان: فعلية واسمية، أما الجملة الظرفية التي عدها ابن هشام(761هـ) قسما ثالثا فيراها المخزومي إما جملة فعلية إن كان الضمير معتمدا، وإن لم يكن معتمدا فهي من الجملة الاسمية، ولا حاجة إلى تكثير الأقسام⁴ وبهذا رفض ما جاء به القدامى.

4. قسم الكلمات إلى قسمين معرب ومبني فالمعرب هو الاسم، أما المبني فهو " الفعل والإشارة والأداة"⁵.

5. أخذ المخزومي من المصطلحات الكوفية واستعملها في مصنفاته لأنه رأى فيها دقة في التعبير ومظهرا من مظاهر التطور، ولأن المذهب الكوفي أقرب إلى طبيعة الدرس اللغوي الذي يقوم على وصف اللغة، وعدم اللجوء إلى معيارية القاعدة.

¹ مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 405.

² المرجع نفسه، ص ن.

³ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: محمد محي الدين عبد المجيد، دط المكتبة العصرية، لبنان،

بيروت، 1431هـ/2010م، ج2، ص 433.

⁴ ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 51-52.

⁵ المرجع نفسه، ص 69.

6. يرى المخزومي أن النحو دراسة وصفية تطبيقية، إذ يقول: " ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج نحو اللغة من لغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة، أو يخطئ لهم أسلوبا، لأن النحو دراسة وصفية تطبيقية لا تتعدى ذلك المجال"¹.
7. لم يوافق المخزومي النحاة العرب القدامى في تعريف الإعراب على أنه " اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا وتقرا"²، فهو عنده بيان المعاني الوظيفية التي تؤديها الكلمات في الجمل والجمل في الكلام.
8. ذهب المخزومي إلى أن علامات الإعراب أعلام على المعاني النحوية، فجعل الضمة علم للإسناد والكسرة علم على الإضافة أما الواو في الجمع المذكر والمثنى فهي ضمة ممطولة والياء أيضا كذلك، أما الفتحة فليست علما على معنى ولكنها مستحبة لخفتها.
9. دعا المخزومي إلى إعادة عرض النحو بطريقة جديدة تشمل على ثلاث مستويات (صرفية صوتية، نحوية) إذ يقول: " إن موضوعات العربية مختلفة بعضها يعتمد على بعض، فالدراسة الصوتية، والدراسة الصرفية، والمعجمية، والدراسة النحوية، كلها موضوعات تهدف إلى ناحية تطبيقية تفيد منها الأجيال فيما تقرأ، وفيما تقول، وفيما تكتب"³.
10. اعتبر نائب الفاعل فاعلا إذ جعله المخزومي في نفس الدرجة، وسوى بين داليتين "فعل" و "انفعل" كما أجاز تقديم الفاعل أو نائبه على الفعل، فجعل "طلع البدر" و "البدر طلع" جملتان فعليتان فالأولى تقدم فيها الفاعل وأما الثانية فقد تأخر.
11. ميز المخزومي بين الزمن الصرفي من الزمن النحوي السياقي، فأثبت وجود أزمنة كثيرة للماضي، والحاضر، والدائم.
12. ربط النحو بالمعنى وليس بالإعراب أو بالشكل⁴، وهذا من شأنه أن يولد روح الإبداع لدى المتعلم.
13. قسم النحويون الكلام إلى اسم وفعل وحرف، لكن المخزومي رفض ذلك ودعا إلى تقسيم الكلام العربي إلى أربعة أقسام فهي عنده: اسم وفعل وأداة وكناية.
14. يرى المخزومي أن المقام والسياق⁵ لهما دور في التبليغ والتواصل و "لن يكون الكلام مفيدا ولا الخبر مؤديا غرضه ما لم يكن حال المخاطب ملحوظا، ذلك أن الجملة خاضعة لمناسبات القول والعلاقة بين المتكلم والمخاطب، ولا يتم التفاهم في أية لغة إلا إذا روعيت تلك المناسبات"⁶.

¹ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص19.

² المرجع نفسه، ص66.

³ المرجع نفسه، ص 27.

⁴ مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص15-16.

⁵ ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت-لبنان، 2004، ص41.

⁶ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص225.

15. دعا المخزومي إلى عدم المغالاة في التأويل النحوي الذي من مظاهره فكرة الإضمار فهو عنده "وسيلة يلجأ إليها للتوفيق بين القواعد، وبين النصوص المخالفة لها"¹.

ولعل عدم إصراف النحويين في التأويل النحوي من تمام التيسير ذلك أن "التأويل إنما يصوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول"².

16. عدم تقدير الفعل بعد الأدوات التي لا تدخل في رأي القدماء إلا على الأفعال مثل: هلاً وأدوات الشرط كقولك: هلاً زيدا أكرمته

فيقول المخزومي في نصب زيدا في قولك: هلاً زيدا أكرمته " فليس فيها إضمار ولا تقدير أيضاً، لأن الاسم المنصوب بعد هلاً في المثال المذكور مفعول مقدم للفعل المتأخر ولا يمنع من كونه مفعولاً به لاتصاله بضمير على حد تعبير النحاة"³.

والمخزومي ختم درسه النحوي بالتطبيق الإعرابي وذلك لتوظيف ما خلص إليه في نظريته النحوية.

نستنتج من خلال ما قدمه الدكتور مهدي المخزومي من اجتهادات ومقترحات لتيسير النحو أنه وفق إلى حد كبير في تحقيق طموحه في تيسير درس النحوي، إذ تعد محاولته "تطويراً جديداً وتوجيهاً حديثاً للدراسات النحوية" تمكن الطلاب من الاستفادة منها في الدرس اللغوي عامة والنحوي خاصة.

❖ أهم المصطلحات التي اقترحها المخزومي في مشروعه التيسيري:

1. الأداة: مصطلح كوفي أطلقه المخزومي على القسم الثالث من أقسام الكلام ويعرفها فيقول بأنها: " ما لا يدل على معنى إلا في أثناء الكلام"⁴، ومن أمثلة الأدوات هل التي تستعمل في الاستفهام الذي لا يتحقق إلا إذا استعملت في جملة.

2. الفعل الدائم: عرفه المخزومي بقول: " هو فعل في معناه وفي استعماله إلا أنه في أكثر استعمالاته يدل على استمرار وقوع الحدث ودوامه"⁵، فهو يحمل معنى الفعل وقد اعتمده المخزومي وأخذ به الكوفيون.

3. لام التوكيد: يسمى لام الابتداء التي تدخل على المبتدأ عند البصريين وهي تكون مع جملة القسم، أما الكوفيون يسمونها لام القسم وقد أيدهم المخزومي في هذه التسمية.

¹ عائشة بنت مرزوق بن حامد اللهيبي، التأويل النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي، رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 2004، ص 02.

² أبو حيان الأندلسي، التذيل والتكميل، ج 4، ص 400.

³ مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص 233.

⁴ المرجع نفسه، ص 37-38.

⁵ المرجع نفسه، ص 23.

4. الفاعل الإرادي والفاعل اللإرادي: يرى المخزومي أن الجرة في قولنا: "كسرت الجرة" ليست هي الفاعل بنظر العقل، ومع ذلك لم يستعمل مصطلح نائب الفاعل بل وضع مصطلحا آخر وهو الفاعل اللإرادي.
 5. فعل الفاعل الذي لا اختيار له: وهو الفعل المبني للمجهول والمعروف بـ "ما لم يسم فاعله" عند النحاة القدامى.
 6. الجحد: وقد وظف المخزومي في مكانه مصطلح النفي.
 7. النعت والصفة: فالنعت مصطلح كوفي أما الصفة فهو مصطلح بصري استعملهما المخزومي في مشروعه التيسيري.
 8. المركب اللفظي: ويقصد به المخزومي الكلام الذي لا إسناد فيه، وكل كلام لا إسناد فيه لا يعده جملة، ومن ذلك النداء الذي يقول فيه "و خلاصة القول أن النداء ليس جملة فعلية و لا جملة غير إسنادية، و إنما هو مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات يستعمل لإبلاغ المنادى خاصة، أو لدعوته إلى إغاثة أو نصره أو نحو ذلك" فالمخزومي أراد بهذا المصطلح تقديم تصور جديد للجملة.
 9. أداة التشريك: تسمى بأدوات العطف في النحو العربي أما المخزومي استعمل هذه التسمية لأن أكثرها لا تفيد العطف (الواو، الفاء، ثم).
 10. الخفض: وهو مصطلح كوفي ويسمى عند البصريين بمصطلح الجر.
 11. المستقبل: استعمل المخزومي هذا المصطلح بدل من المصطلح المضارع، لأن المضارعة تعني المشابهة ولا تدل على صيغة زمنية، والمضارع نفسه يصلح للحال.
 12. المكنى به الزمان والمكان: ويسمى ظرفا في عرف البصريين أو مفعولا فيه في النحو، وعلل المخزومي رفضه استعمال مصطلح الظرف بقوله "وقد تجنبنا مثل هذه التسمية لأنها تسمية عقلية لا مجال لمثلها في البحث اللغوي".
- وفي الأخير يتبين لنا أن أغلب المصطلحات النحوية التي اقترحتها المخزومي في مشروعه النحوي هي مصطلحات كوفية يهدف من خلالها إلى الوصول إلى نحو جديد يمكن الدارسين من دراسته واستيعابه بسهولة.

خلاصة الفصل الأول:

تلخصت الدراسة في هذا الفصل إلى أن مهدي المخزومي يعد من الشخصيات العلمية البارزة فألف وراجع الكتب وطالع الدواوين العربية واستقى مادته من مصادر علمية مختلفة أهمها النحو الكوفي، فقد تأثر بالمدرسة النحوية الكوفية وخصها بدراسة قدمها في بحثه لنيل شهادة الدكتوراه سنة 1953، فقد تبع الكوفيين في مسائل نحوية عديدة.

والمخزومي عني بالتيسير منذ بداية مسيرته العلمية، فالتيسير عنده يهدف إلى تقريب مادة النحو العربي إلى المتعلمين وتقديمها على صورة أبسط مما هي في السابق، فكانت له اجتهادات ومقترحات قدمها في مشروعه التيسيري أهمها إلغاء نظرية العامل، كما يتضح لنا أيضا أن المخزومي نتيجة تأثره بالنحو الكوفي استعمل في نحوه هذا مصطلحات كوفية يهدف من خلالها إلى الوصول إلى نحو جديد يمكن الدارسين من استيعابه بسهولة.

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية في كتاب " في النحو العربي نقد وتوجيه"

المبحث الأول: في حد النحو وموضوعاته

المبحث الثاني: أقسام الكلام في النحو العربي وفي النحو المخزومي

المبحث الثالث: الوظائف النحوية

المبحث الأول: في حد النحو وموضوعاته

1. التعريف بالكتاب وصاحبه:

1.1 تقديم الكتاب:

يعد كتاب "في النحو العربي نقد وتوجيه" من الكتب المهمة التي ظهرت في العصر الحديث، الذي ألفه الدكتور المرحوم مهدي المخزومي، قدم فيه مجموعة من الانتقادات التي اعتبرها من النقائص التي علقت بالنحو العربي، ولم يستطع الفكر الحديث أن يغير منها إلا الشكليات، رغم أن النحو ينبغي أن يتطور بتطور اللغة، ومن ثم طرح فيه مسألة تيسير النحو في الوطن العربي.

ظهر في طبعتين: الأولى سنة 1965، وأحرز من خلاله جائزة "جمعية أصدقاء الكتاب" في "بيروت"، أما طبعته الثانية فكانت سنة 1986.

ونحن قد اعتمدنا في دراستنا على هذه الطبعة، والكتاب يقع في ثلاث وثلاثين وثلاثمائة صفحة من الورق المتوسط.

2.1 محتوى الكتاب:

إن الدكتور المخزومي لم يقسم كتابه هذا على أبواب أو فصول، بل عده دراسة واحدة.

بداها بمدخل ليعرف بمنهجه، فقد اتبع المنهج الوصفي في دراسة اللغة، ثم عرض بعد ذلك المسائل النحوية المهمة التي وجد فيها مشكلات بحاجة إلى الدراسة.

والمطلع على هذا الكتاب بعناية، يدرك مدى سعة اطلاع المؤلف على الموروث اللغوي والنحوي القديم، فالتيسير لديه هو عرض جديد لموضوعات النحو.

فإذا نظرنا إلى الكتاب ثانية نجد بعد المدخل دراسة للجملة مباشرة، وما يتعلق بها من مسند ومسند إليه، ثم يليها الإعراب وعلاماته بالتفصيل.

فبدأ بتقديم رأيه ومفهومه لكل من الجملة والإعراب، ثم عرض رأي القدامى لينتقل بعد ذلك إلى مناقشة الفكرة وإعطاء وجهة نظره التي يراها مناسبة.

كما تناول أيضا بالدراسة الفعل، زمانه وأنواعه وما تعلق بالفعل من تنازع واشتغال. وكذلك أفعال الكينونة والمقاربة، حيث أعاد تصنيفها بما رآه مناسباً. وبعد هذا قام بدراسة أساليب التعبير المختلفة مثل الاستفهام، والتوكيد والنفي وغيره.

وفي ختام بحثه هذا تحدث عن الوظيفة اللغوية لبعض أدوات اللغة العربية، مثل: (ما) و (أن).

إنّ فالمخزومي قام بدراسة كل هذه الموضوعات النحوية في إطار المنهج الوصفي، وعرض لها بعملية بعيدة عن المنطق والفلسفة والتعقيدات النحوية.

3.1 لغة الكتاب:

بما أن مؤلف الكتاب من المحدثين المعاصرين، فلقد جاءت لغته مسايرة للغة هذا العصر، بسيطة وسهلة، لا وجود لألفاظ أو تراكيب غامضة يصعب على المتعلمين فهمها. وهذا لأن مؤلفه يسعى من ورائه إلى تيسير فهم النحو وقضاياها على المتعلمين.

2. حد النحو عند المخزومي:

لقد تعدد مفهوم حد النحو لدى علماء العرب، ولعل أقدم محاولة لتعريف هذا المصطلح ما ذكره ابن السراج في كتابه "الأصول" «النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلم كلام العرب، وهو علم استخراج المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدؤون بهذه اللغة»¹. وقد كان ابن السراج أول من قدم تعريفاً للنحو، وليس هذا في الواقع تحديداً لحقيقة النحو بقدر ما هو تعريف بمصادره، وبيان للهدف من تدوينه ودراسته.

وقدم ابن جني تعريفاً أشمل وأدق، ولا يزال هذا التعريف يؤخذ به إلى الآن، بقوله: «هو انتحاء سمة كلام العرب في تصرفه، من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحضير والتكسير والإضافة والنسب والترتيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع، أي: نحوت نحواً كقولك قصدت قصداً، ثم خص انتحاء هذا القبيل من العلم»².

¹ ابن السراج، الأصول في النحو العربي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط 3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ج 1، ص 35.

² ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، د ط، دار الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 1952، ص 1 / 34.

أما عن الجرجاني: « هو علم بقوانين يعرف بها أحوال بتراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرها، وقيل: النحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل: علم بأصول ما يعرف بها صحيح الكلام وفساده¹».

وهذه التعريفات للنحو يختلف بعضها البعض، ويعود السبب في ذلك إلى الاختلاف في تحديد دائرة القواعد النحوية، « فمن النحاة من قصرها على ضبط أواخر الكلم، ومنهم من كان يرى أنها تشتمل على أساليب اللغة العربية من جميع نواحيها²».

ومن هنا نستنتج أن علم النحو يبحث في أواخر الكلمات إعرابا وبناء، والهدف من هذا العلم هو الضبط والتقنين لهاته الكلمات والجمل، فهو أسس أساسا من أجل الحفاظ على اللغة ومستوياتها وإقامة اللسان وتجنب اللحن في الكلام، فإن قرأ المتعلم وتحدث أو كتب لم يرفع منخفضا ولم يكسر منتصبا.

أما النحو عند المخزومي دراسة وصفية تطبيقية، إذ يقول: « ليس من وظيفة النحو الذي يريد أن يعالج نحو لغة من اللغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة أو يخطئ لهم أسلوبا، لأن النحو دراسة وصفية تطبيقية لا تتعدى ذلك بمجال³»، فهو يرى أن النحو الحق هو الذي يجري وراء اللغة، ويتبع مسيرتها ويفقهها، لا أن يفلسف القواعد ويبينها على أحكام العقل. ولا يقبل مهدي المخزومي المفهوم الشامل للنحو كما كان عند الخليل والفراء، وكما عرفه ابن جني. فما جاء به الخليل أو الفراء ليس من النحو الخالص، لأنه كان درسا يشمل فروعاً كثيرة من اللغة، وهو الشمول الذي نجده في كتاب سيبويه و(معاني القرآن) للفراء ليعرف الدارس حدود درسه النحوي، فالدراسة الصوتية والدراسة الصرفية تختلفان عند الدراسة النحوية، ولكل منها موضوعها.

وموضوع الدرس النحوي يقوم على قضيتين: أولهما الجملة من حيث تأليفها ونظامها وما يعرض لأجزائها أثناء تأليف الكلام من تقديم وتأخير، وثانيهما ما يعرض للجملة من معان عامة تؤديها أدوات التعبير كالتوكيد وأدواته والنفي وأدواته وغيرها من المعاني العامة، لكن طبقات النحويين بعد الخليل والفراء لم يدركوا كثيرا من الموضوعات لعلماء المعاني من البلاغيين، فكانوا النحاة الحقيقيين في نظر المخزومي⁴.

¹ علي بن محمد الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، د ط، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت، 1990، ص 259.

² ينظر: عبد العزيز عتيق، مدخل إلى علم النحو والصرف، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، 1990، ص 135.

³ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 19.

⁴ المرجع نفسه، ص 17 . 28.

كما صرح أن الغاية من الدرس النحوي هي الجانب التطبيقي وحده، مع أن اللسانيات تعتبر النحو معنياً بالجانب النظري الوصفي دون الجانب التطبيقي، لذلك كان حلمي خليل يرى أن المخزومي لا يختلف عن النحاة القدماء في تحديد مفهوم النحو العربي، على الرغم من أنه كان ينتقد المفهوم الشامل للنحو كما هو عند القدماء.¹

3. موضوع الدرس النحوي:

يقف مهدي المخزومي موقف المنتقد لآراء القدماء، ويرى أن طبقات النحويين الذين جاؤوا بعد الفراء والخليل لم يدركوا موضوع دراستهم ولم يعرفوا حدود تخصصهم، ففاتهم كثير من الأصول التي هي صلب موضوع الدراسة، كما يرى أنهم اعتمدوا على ما شغفوا به من فكرة العامل، وقصروا دراستهم على ما كانوا يلاحظون من تأثير بعض الكلمات في بعض، وذلك لا يمثل إلا جانباً من جوانب الدرس النحوي الحق²، فهو متأثر بما قاله "إبراهيم مصطفى" في نقده للدرس النحوي القديم، حين قال: «فالنحاة حين قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرف أحكامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة وسلخوا به طريقاً منحرفاً إلى غاية قصيرة، وضيعوا كثيراً من أحكام تضم الكلام وأسرار تأليف العبارة»³

أما موضوع الدرس النحوي حسب المخزومي، إنما يعالج موضوعين مهمين لا ينبغي أن يفرض الدارسون في واحد منهما، لأنهما يمثلان وحدة دراسية لا تجزئة فيها.

الموضوع الأول: الجملة من حيث تأليفها ونظامها، ومن حيث طبيعتها ومن حيث أجزائها، ومن حيث ما يطرأ على أجزائها أثناء التأليف من تقديم وتأخير وإظهار.

الموضوع الثاني: ما يعرض للجملة من معان عامة تؤديها أدوات التعبير التي تستخدم لهذا الغرض، كالتوكيد والنفي وأدواته، والاستفهام وأدواته، إلى غير ذلك من المعاني العامة التي يعبر عنها بالأدوات التي تملئها على المتكلمين مقتضيات الخطاب ومناسبات القول.⁴

¹ ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، ط 1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1995، ص 73.

² ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 28.

³ إبراهيم مصطفى، أحياء النحو، ص 3.

⁴ المرجع السابق، ص 17.

4. الجملة في الدرس النحوي المخزومي:

عرف مهدي المخزومي الجملة العربية بقوله: « هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد، وهي المركب الذي يبين المتكلم به صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جاء في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع، والجملة التامة التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها»¹، وتتألف من ثلاثة عناصر رئيسية وهي:

. المسند إليه أو المتحدث عنه أو المبني عليه.

. المسند الذي يبنى على المسند إليه.

. الإسناد الذي يربط بين المسند والمسند إليه.

نحو: "هب النسيم" جملة تامة تعبر عما تم في الذهن من صورة تامة، قوامها: المسند إليه وهو (النسيم) والمسند وهو الفعل (هب)، ثم الإسناد (الهبوب إلى النسيم). والإسناد عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه، كما عملت هنا على ربط الهبوب بالنسيم.

فقد تخلو الجملة حسب رأيه من المسند إليه لفظاً أو المسند، وذلك لسهولة تقديره ووضوحه. وهنا فإنه يشير إلى أنه لا يوجد تركيب صحيح أو جملة تخلوا من الإسناد، أي "المسند والمسند إليه"، وإن غاب أحدهما فهو بالضرورة مقدر.

ومثله قال إبراهيم أنيس الذي عرف الجملة بقوله: « الجملة في أقصر صورها هي: أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر»².

والملاحظ من كلام المخزومي وإبراهيم أنيس، أنه شرح لمعنى الكلام أكثر من كونه تعريفاً جامعاً مانعاً يتيح لنا أن نتعرف على حدود الجملة وأبعادها.

1.4 أقسام الجمل :

اختلف اللغويون العرب في نظرتهم لأقسام الجملة، نظراً لاختلاف انتمائهم إلى المدارس اللغوية القديمة والحديثة. فمنهم من رأى رأي النحاة المتقدمين في تقسيم الجملة، سواء القسمة الثنائية (اسمية وفعلية) وهي

¹ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 31.

² إبراهيم أنيس، أسرار اللغة، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978، ص 276 . 277.

القسم الشائعة بين النحاة، فالاسمية هي ما ابتدأت باسم، والفعلية ما ابتدأت بفعل، وخلاف المخزومي في ذلك حيث بنى تقسيمه للجمل من حيث طبيعة المسند، وجعلها ثلاثة أنواع: الجملة الفعلية والجملة الاسمية والجملة الظرفية، وسنحاول فيما هو آت تبيان كل نوع منها.

1.1.4 الجملة الفعلية :

وهي التي يكون فيها المسند دالا على التجدد والتغير، أو بعبارة أخرى: هي التي يكون فيها المسند فعلا، لأن الفعل بدلالته على الزمان هو الذي يدل على تجدد الإسناد وتغيره، وذلك نحو: قام خالد، ويقوم خالد، وخالد يقوم¹، ونحو: إن أحد المشركين استجارك"، وقوله تعالى: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ ﴾ [سورة الانفطار، الآية 1].

2.1.4 الجملة الاسمية :

وهي الجملة التي يكون فيها المسند دالا على الدوام، أو بعبارة أخرى: هي التي لا يكون المسند فيها فعلا، وذلك نحو: (محمد أخوك والحديد معدن). فكل من "أخوك" و "معدن" دالان هنا على الدوام، أي دوام اتصاف المسند إليه بهما، لأن الأخوة ثابتة لمحمد لا تتغير، ولا تصير من حال إلى حال، ولأن المعدنية وصف ثابت للحديد لا تتغير، فكل من هاتين الجملتين جملة اسمية.²

فقد وضح ذلك في مثال، فجملتا "طلع البدر" و "البدر طلع" كلتاهما جملة فعلية حسب "لمخزومي، وهو يقول في ذلك: « أما الجملة "طلع البدر" فالأمر فيها واضح وليس لنا فيها خلاف مع القدماء، أما الجملة الثانية فاسمية في نظر القدماء وفعلية في نظرنا، لأنه لم يطرأ عليها جديد إلا تقديم المسند إليه، وتقديم المسند إليه لا يغير من طبيعة الجملة لأنه إنما قدم للاهتمام، ثم يضيف إن القول بأن جملة "البدر طلع" جملة فعلية، يجنبنا الوقوع في كثير من المشكلات... وإن القول بأنها اسمية يحملنا على الذهاب إلى اعتبار الاسم المتقدم مبتدأ لا فاعلا، وإذا صح مبتدأ خلا الفعل من الفاعل واضطر الدارس إلى تقديم فاعل، وقد قدره ضميرا يعود على المبتدأ ويحملنا على اعتبار هذه الجملة البسيطة جملة مركبة»³.

فقد أصبحت بهذا الاعتبار وذاك التقدير مكونة من جملتين: المسند إليه في الأولى وهو "البدر"، والمسند إليه في الثانية وهو الضمير العائد على المبتدأ، ويحملنا على أن نرجع ثانية فنحوه من كونه مبتدأ إلى

¹ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 31.

² المرجع نفسه، ص 86.

³ المرجع نفسه، ص 58.

كونه فاعلا، إذا دخلت عليه إحدى أدوات الشرط، كأن يقال: «إذا البدر طلع كان كذا وكذا» وذلك لأن "إذا" في الشرط لا يليها إلا جملة فعلية، ويكون البدر حينئذ فاعلا ولكن لا للفعل الملفوظ به، ولكنه فاعل للفعل الذي يدل عليه الفعل الملفوظ به، ويكون هذا الفعل واجب الحذف، لا يذكر في حال ولو ذكر فقيل: "إذا طلع البدر، طلع كان كذا وكذا"، لكان من سخيفه ومرذوله. واللغة العربية في غنى عن هذه العمليات الذهنية المعقدة التي لم توضح معنى ولا فسرت أسلوبا»¹.

3.1.4 الجملة الظرفية :

عرفها ابن هشام بقوله: «هي المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: (أعندك زيد؟) أو (في الدار زيد). إذا قدرت "زيدا" فاعلا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما»²، فلا يكون زيد فاعلا لفعل محذوف تقديره: استقر، كما لا يكون الظرف والجار والمجرور خيرا للمبتدأ "زيد". فالجملة عند ابن هشام: تقوم على أساس أن يكون الظرف أو الجار والمجرور ظرف إسناد، وأن يتقدم على المسند إليه، وأن يعتمد على شيء كالاستقرار والنفي وغيرهما.

ويوافق المخزومي "ابن هشام" في تعريفه للجملة الظرفية، وذلك بقوله: «هي التي فيها المسند ظرفا أو مضافا إليه بالأداة (جارا ومجرورا)، والمسند إليه اسم نكرة، نحو: (عند زيد نمره) و (أمامك عقبات) و (في الدار رجل)، فهذه الجمل ليست فعلية لعدم وجود الفعل فيها وليست اسمية، لأن المبتدأ ليس صدرا فيها، ولم يتأخر الطارئ فتقدم المسند. فهذه الجمل يقوم نظامها على أساس تقديم الظرف أو الجار والمجرور، وتأخير المسند إليه النكرة الذي أعربه هنا فاعلا بالظرف أو بالجار والمجرور، أما إذا كان المسند إليه معرفة، نحو: "في الدار زيد"، فالجملة اسمية لا ظرفية لأن المسند قدم للاهتمام به»³.

2.4 الوظائف الإعرابية للجملة :

قسمت الجملة باعتبار الإعراب إلى الجمل التي لا محل لها من الإعراب وإلى التي لها محل من الإعراب، فالأصل في الإعراب أن يكون للمفرد اسما أو فعلا مضارعا لأنه كلمة واحدة يمكن أن تظهر عليها حركات الإعراب أو تقدر، أما الجملة فبعيدة من الإعراب لأنها مركبة من كلمتين أو أكثر ويستحيل أن تظهر عليها حركات الإعراب، فإذا جاز تقديرها بالمفرد أعطيت إعرابه تقديرا، ذلك أنها حلت محله وقامت مقامه. وبهذا

¹ ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 41 . 42 . 43.

² ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 433.

³ ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص 86 . 160 . 161.

فإن الجمل التي لا محل لها من الإعراب هي الجمل التي لا تحل محل المفرد وتكون كلاماً مستقلاً عن غيره.¹

1.2.4 الجمل التي لا محل لها من الإعراب:

إن الأصل في الجمل ألا يكون لها محل من الإعراب، لأن الإعراب مختص بالأسماء، غير أن فكرة العامل اضطرتهم إلى القول بإعراب الجمل كإعراب الأسماء، وهو سبعة أصناف²:

• الجملة الابتدائية: مما يصدق على ذلك، قوله عز و جل: ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [سورة النحل، الآية 3].

• الجملة الاعتراضية: ذلك نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [سورة الواقعة، الآية 76].

• الجملة التفسيرية: و منه قوله سبحانه: ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ ﴾ [سورة المؤمنین، الآية 27].

• جملة جواب القسم: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ﴾ [سورة الضحى، الآية 2].

• جملة الصلة: يقول عز و جل: ﴿ رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا ﴾ [سورة فصلت، الآية 29].

• جملة الشرط غير الجازم أو الجازم غير مقترن بالفاء أو إذا الفجائية: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِذْ يَنْجُذُونَكَ إِلَّا هُزُوعًا ﴾ [سورة الفرقان، الآية 41].

• الجملة المعطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب: يقول تعالى: ﴿ فَمَهَلِ الْكُفْرِينَ أَمَّهُمْ رُؤُوسًا ﴾ [سورة الطارق، الآية 17].

2.2.4 الجمل التي لها محل من الإعراب:

حري بالبيان أن الجمل التي تقوم مقام المفرد، أي تحل محل المفرد يكون لها إعرابها، فهي عند جمهور النحاة سبعة وعند "ابن هشام" تسعة، وهي: « الواقعة خبراً، جملة الحال والواقعة مفعولاً به، والمضاف إليه، والواقعة بعد الفاء أو إذا الفجائية جواباً لشرط جازم، والتابعة لمفرد كأن تكون نعتاً له أو معطوفة عليه، والتابعة لجملة لها محل من الإعراب كأن تكون بدلاً منها، والجملة المستثناة، وجملة المبتدأ بعد همزة التسوية »³.

¹ علوية موسى عيسى، البناء النحوي للجملة العربية، دراسة تطبيقية على سورة آل عمران، رسالة ماجستير، جمهورية السودان، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، 1433 هـ / 2012 م، ص 12.

² شوقي ضيف، إعراب الجمل والجملة، ط 1، دار الحارث للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 1997، ص 20.

³ جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406 هـ / 1985 م، ج 3، ص 35.

يرى المخزومي أن "ابن هشام" تناول هاتين الطائفتين من الجمل في هدى فكرة العامل التي سيطرت على النحاة، دون أن يتناولها من حيث وظيفتها اللغوية، لأن الدرس النحوي يقتضي أن يبحث النحاة في الجمل من خلال نقلها لأفكار المتكلم إلى السامع، إضافة إلى محلها الإعرابي فيكتفي الدارس في مثل (محمد أبوه فقيه) أن يقول: (محمد) مسند إليه أو مبتدأ، وجملة (أبوه فقيه) حديث عن المسند إليه وإخبار عنه.

كما يعترض المخزومي على بعض ما قرره ابن هشام من وظائف بعض الجمل، فأدوات الشرط الجازمة لفعلين لا تكون بعدها جملة جواب الشرط المقترنة بالفاء أو إذا الفجائية في محل جزم، لأن (إذا) تجزم الأفعال المضارعة والجملة لا تقع موقع الفعل بحال، وليست في محل جزم كما يقول النحاة.¹

المبحث الثاني: أقسام الكلام في النحو العربي وفي النحو المخزومي

يعد موضوع أقسام الكلام في اللغة العربية من الموضوعات التي تمثل مدخلا مهما للدراسات الصرفية والنحوية على حد سواء، فكان للكلم العربي وأقسامه أهمية لدى علماء النحو، لذلك كانت أول المواضيع التي تناولتها الكتب النحوية.

أولاً: أقسام الكلام في النحو العربي:

إن اهتمام العرب بموضوع الكلام وأقسامه كان منذ القدم، فقد تناولوه في مختلف كتبهم النحوية تحت عناوين مختلفة، منه: الكلام وما يتألف منه²، أقسام الكلام³، والكلمة وأقسامها⁴، حيث تعود الخطوط الأولى لتقسيم الكلام إلى "سبويه" (ت 180هـ)، الذي ذكر في باب أسماه: "هذا باب علم ما الكلم منه"، ومضمون هذا الباب أنه يعالج أهم القضايا في النحو العربي وأهمها: "أقسام الكلام".

إن الكلم في اصطلاح النحويين هو ما يتألف منه الكلام، وقد استهلته به الكثير من مصنفات النحو كما في كتاب "سبويه".

¹ ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 62 . 63.

² الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد المجيد، ط 2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1939، ج 1، ص 23.

³ السهيلي عبد الرحمان ابن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل عبد الموجود / وعلي معوض، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992، ص 42.

⁴ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، د ط، دار البحوث العلمية، الكويت، 1989، ج 1، ص 04.

وقد قسم النحاة العرب الكلم إلى ثلاثة أقسام: فعل، اسم وحرف. فهي قسمة بالكاد اتفقوا عليها بالإجماع، إلا ما روي عن أبي جعفر أحمد بن صابر الأندلسي الذي ذهب بالقول إلى وجود قسم رابع سماه: "الخالفة"¹، فأخذ النحاة يفسرون مواده، ويوضحون المقصود من ورائها، فاضطربوا في وضع مفهوم محدد للاسم والفعل والحرف، فاختلّفوا في تعريفها وبيان علاماتها، حيث وضعوا تفسيراً للأقسام ينسجم مع فهم للاسم والفعل والحرف، وقد أثر "سيبويه" استعمال مصطلح الكلم، وانتقل هذا المصطلح بعده إلى الكلام عند النحاة، ومن ذلك ما وجد عند "المبرد والزجاجي وابن السراج" ولكنهم حافظوا على المقصود وهو الأقسام الثلاثة المعروفة. ذهب المبرد إلى القول أن الكلام كله اسم و فعل و حرف، جاء لمعنى الكلام عربياً كان أو أعجمياً من هذه الثلاثة.

إلا أن تصريحه هذا واعتبار القسمة الكلية التي لا تخرج عنها أية لغة من اللغات تعميم في غير محله، لأن اللغات تختلف في أنظمتها النحوية ومسالكها الصوتية والصرفية.

وقد بين الدكتور محمد السعران « أن الدراسة اللغوية الحديثة ترى أن المرجح في تقسيم الكلمة هو اللغة موضوع الدرس، فقد لا يصدق على لغة ما يصدق على لغة أخرى، أي أن تقسيم الكلمة ينبغي أن تحده طبيعة الاستعمال اللغوي في كل لغة، فلا يبدأ درس من اللغات بالبحث عما فيها من اسم وفعل وحرف »².

إن: فإن تقسيم النحاة للكلم وتعريفهم لأقسامه جاء وفقاً لمعايير عديدة، فبعضها جاءت على أساس المعنى وجاء البعض الآخر قائماً على الوظيفة، بحيث جعلوا الإسناد محورياً لهذا التقسيم، فإن كانت الكلمة صالحة لا تكون طرفاً في هذا الإسناد فهي اسم أو فعل.

ثم احتاجوا إلى وضع ضوابط التمييز بين الاسم والفعل، فوجدوا أن: « الكلمة إذا كانت صالحة لأن تكون مسنداً لا مسنداً إليه فهي الفعل، وإذا كانت صالحة لأن تكون مسنداً ومسنداً إليه فهي الاسم، وما كان منها غير صالح لأن يكون مسنداً ولا مسنداً إليه فهو الحرف »³.

ومنه فالفعل هو ما دل على معنى في نفسه مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة فدلالته مقيدة بالزمن، وأما الحرف فهو ما دل على معنى في غيره فهو تابع للاسم والفعل معاً، والاسم مستقل بذلك، وحتى تكتمل دلالة الفعل

¹ ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ص 2 / 71.

² محمد السعران، علم اللغة، دار المعارف، القاهرة، 1962، ص 38.

³ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ص 9.

لابد من اسم يستند إليه، فالفعل مقيد بالحدث والزمن والاسم، «إنما هو لمعنى مجرد من الأوقات، أو لوقت مجرد من الأحداث والأفعال»¹.

ثانيا: أقسام الكلام عند المخزومي:

قسم النحويون الكلام إلى اسم وفعل وحرف، لكن المخزومي رفض ذلك رغم أخذه برأي جمهور النحاة أن المعنى عيار لنوع الكلمة، إذ يرى أن الكلام أربع يقوم على فعل واسم وأداة وكنائية، وذلك لأنه اعتبر تقسيم النحاة قاصرا، في قوله: «أن يرد إلى الدرس النحوي ما اقتطع منه وتوجيهه الوجهة التي تلائم طبيعته، لابد من معالجة أساليب التعبير المختلفة التي تقوم على ما للأدوات من دلالات أو المعاني العامة التي تقع الجمل في سياقها أثناء تأديتها الوظيفة اللغوية، من توكيد ونفي واستفهام ونحوها»².

1. الفعل:

الفعل في اصطلاح النحاة هو كل كلمة دلت على معنى في نفسها واقتترنت بأحد الأزمنة الثلاثة فدلالته مقيدة بزمن، أو هو ما يدل على حصول عمل في زمن معين، فقد تحدث المخزومي في كتابه عن تقسيمات الفعل وحركاته، وبما أنه من الذين اهتموا بالنحو الكوفي اهتماما بالغا، فإنه سار على مذهبهم، وقد توصل إلى أن الفعل ماض ومضارع ودائم.

1.1 الفعل الماضي:

ما دل على وقوع الحدث في زمن مضى ويكون على وزن (فعل)، وللفعل الماضي دلالات كثيرة، منها ما دل على وقوع الحدث في زمن الماضي المطلق، مثل: "دخل الزائرون وجلسوا في أماكنهم"، أو ما دل على أن الحدث تحقق في الماضي ومتصل بالحاضر، نحو قوله تعالى: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [سورة البقرة. الآية 40].

كما يدل الفعل الماضي على وقوع الحدث في الماضي وانقطع، وقع خبرا "الكان".

2.1 الفعل المضارع:

ما كان على وزن (يفعل) أو (يفعل)، ويدل على حدث يقع في زمن الحاضر، كما يستعمل أيضا للدلالة على وقوع حدث في المستقبل إذا اقترن "بالسين" أو جاء بعد (سوف).

¹ ابن السراج، الأصول في النحو، ص 39.

² مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 233.

3.1 الفعل الدائم:

يعتبر عند القدامى "اسم فاعل"، وعند المخزومي "يحمل معنى الفعل"، حيث يقول: «هو فعل في معناه، وفي استعماله، إلا أنه يدل في أكثر استعمالاته على استمرار وقوع الحدث ودوامه»¹.

وقد ذهب إبراهيم السامرائي إلى أن تسمية المخزومي لبناء "فاعل" بـ "الدائم"، متابعة للكوفيين والفراء بصورة خاصة.²

واستبعد المخزومي فعل الأمر ضمن تقسيماته، فهو عنده لا يدل على وقوع حدث هو برأيه ليس فعلا، فالفعل عنده يميز بشيئين: أولهما مقترن بالدلالة على الزمن، وثانيهما أنه يبنى على المسند إليه، فبناء "فاعل" من خلال هاتين الميزتين يدل على طلب الفعل أو أمر.

كما تناول المخزومي في كتابه أيضا مجموعة من الأفعال عرفها بالأفعال الشاذة، وتتمثل هذه الأفعال في رأيه في: "عسى، نعم، بئس، حبذا، حيهل، ليس، هيهات، شتان، أف، أواه"، وغيرها مما كان يعرف قديما بأسماء الأفعال، وتسمى "ليس وحبذا وحيهل": الأفعال المركبة، ويسمي ما كان يعرف قديما بأسماء الأفعال: الأفعال البدائية المتخلفة³.

وأخرج من أسماء الأفعال "الظروف"، مثل: "وراءك، دونك"، يقول: «ولو كانت هذه الظروف تتحمل معاني الأفعال، لاستعملت مع المتكلم والغائب استعمالها مع المخاطب»⁴.

كما أخرج أيضا الجار والمجرور، مثل: "عليك"، فهي حسب المخزومي «من متعلقات الأفعال لكن كثر استعمالها وحدها، لتؤدي الأغراض التي تؤدي بالأفعال في أقصر لفظ وأسرع دلالة...»⁵.

يرى المخزومي أن: «النحاة القدماء عرفوا هذه الأفعال، وعرضوا لها في دراستهم، لكنهم لم يفسروها تفسيراً صحيحاً، لأنهم كانوا يفتقرون إلى درس مقارن»⁶.

¹ مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص 23.

² ينظر: إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص 40.

³ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 191.

⁴ المرجع نفسه، ص 204.

⁵ المرجع نفسه، ص 208.

⁶ المرجع نفسه، ص 190 . 191.

2. الاسم:

هو لفظ (كلمة) يدل على معنى في نفسه، غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، يكون معرباً ومبنياً على خلاف الفعل الذي يكون مبنياً دائماً، والاسم المبني عند المخزومي ما كان آخره مقصوراً، مثل: "ليلي، مصطفى". والاسم يعرف بالجر والتتوين، ودخول (ال) التعريف عليه وحروف الجر والنداء، كما يعرف أيضاً بالإسناد إليه. وتتخصر في الاسم معان كثيرة كالدلالة على الفاعلية والمفعولية¹، كما تشمل على الدلالة الزمانية والمكانية والعددية، في الوقت الذي لا يؤدي فيه الفعل إلا معنى مزدوجاً وهو الدلالة على الحدث والزمن. وعلامات إعراب الاسم عند المخزومي تتمثل في: الضمة والفتحة والكسرة.

3. الأداة:

هو اصطلاح أطلقه المخزومي على القسم الثالث من أقسام الكلام، وهو يراد به "الحرف" عند سيبويه، فالأداة مصطلح كوفي، والمخزومي يعرفها بأنها: « ما لا يدل على معنى إلا في أثناء الكلام »². ومن أمثلة الأدوات نذكر: "هل" التي لا تؤدي الاستفهام إلا إذا ألفت مع غيرها في جملة، نحو قولك: "هل أكلت؟".

فالأدوات العربية كثيرة، فهي تنظم على شكل مجموعات تشترك في أن لها دلالة عامة، ولكل واحدة منها استعمالها الخاصة، لذا لا بد لها أن تدرس في مجموعات « ليسهل على الدارس معرفة الفوارق بينها »³.

قام المخزومي بتصنيف الأداة إلى:

1.3 أدوات التوكيد:

عرف المخزومي التوكيد « تثبيت الشيء في النفس وتقوية أمره »⁴، ثم أشار إلى الغرض منه قائلاً: « إزالة ما علق في نفس المخاطب من شكوك، وإماطة ما خالجه من شبهات »⁵.

¹ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 65.

² مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص 37-38.

³ المرجع نفسه، ص 22-23.

⁴ المرجع نفسه، ص 234.

⁵ المرجع نفسه، ص ن.

وللتوكيد أدوات يختص بعضها بالاسم وبعضها بالفعل وبعضها أوسع استعمالاً، فيتصل بالأسماء والأفعال معاً.

• ما يختص بالأسماء: وهو "إنّ" وهي أداة لتوكيد النسبة في الجمل ولا تتصل إلا بالمسند إليه، ولكن يكثر مجيء الظرف والجار والمجرور بعدها مباشرة، نحو: "إنّ خالداً شاعر" ونحو: "إنّ أمامك عملاً شاقاً".

وقد ذكر المخزومي وظيفة "إنّ"، قائلاً: « ووظيفتها تثبيت الشيء حين يكون المخاطب طالباً ذلك»¹.

• ما يختص بالأفعال: وهو نون التوكيد خفيفة كانت أم ثقيلة، فإذا خففت كانت مؤكدة وإذا شددت كانت أشد توكيداً، وقد ذكر المخزومي « وتقع النون مشددة أو مخففة مصاحبة للام أم مفارقة لها في الفعل الذي يقع جواباً لقسم منكور أو مقدر»²، فالمذكور نحو قولك: "والله لأسافرنّ معك"، والمقدر نحو قول الشاعر:

لأستهلنّ الصعب أو أدرك المنى..... فما انقادت الآمال إلا صابر

• ما يختص بالأفعال والأسماء معاً: وهي أدوات القصر: "إنما" و"ما" و"إلا".

والقصر « صورة توكيدية تعتمد في أداء وظيفتها على الأداة»³.

كما ذكر المخزومي أن من أدوات التوكيد (ال) الداخلة على الاسم حين يكون طرفاً للإسناد معرفتين.

2.3 أدوات النفي:

عرف الدكتور المخزومي النفي بأنه « أسلوب لغوي تحدده مناسبات القول وهو نقض وإنكار يستخدم لدفع ما يتردد في ذهن المخاطب»⁴.

وللنفي أدوات صنفها المخزومي بحسب بنائها إلى قسمين:

• أدوات مفردة وتتمثل في:

¹ مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص 237.

² المرجع نفسه، ص 238.

³ المرجع نفسه، ص 22-23.

⁴ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجه، ص 246.

. "ما" و "لا" اللتان تنفيان الاسم والفعل معا، نحو قولك: "ما زيد قائما" و "لا يقوم زيد" وقولك: "لا رجل في الدار" وقولك: "ما رجل في الدار".

. "إن" و "هل" تدخلان على الاسم والفعل،

نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَرْدَنَّا إِلَّا الْحُسَيْنِيَّ ﴾ [سورة التوبة، الآية 107].
وقوله تعالى: ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾ [سورة الرحمن. الآية 60].

• الأدوات المركبة وهي:

- "لم"، "لما": فهما تختصان بالفعل فقط، وبصيغة "يفعل" خصيصا.
- "لن": أداة نفي مختصة ب "يفعل"، نحو: "لن أغضب".
- "ليس": كلمة مركبة من "لا" و "أيس"، نحو: "ليس الولد مريضا".
- "لات": وهي مثل "ليس"، تتكون من "لا" و "أيت"، في قولك: "ولات حين مناص".

وقد ذكر المخزومي أن النحاة قسموا "ما" إلى قسمين: حجازية وتميمية، فنظرا لتطور لغة الحجاز أعمالها كثيرا، أما في لغة تميم فهي مهملة.

كما أوضح أيضا أن "لا" عند النحاة تستعمل لنفي الواحد كما تستعمل لنفي الجنس، فلا فرق عنده بينهما، وهو بذلك يوافق أستاذه إبراهيم مصطفى.

والمخزومي يعتبر أن اسم "لا" النافية للجنس منصوبا بانتصاب المركبات بعد ملازمته لها، فصار كأنهما كلمة واحدة¹.

وأما خبر "لا" النافية للوحدة فقد انتصب على الخلاف، فأهل الحجاز نصبوه، وأما أهل التميم فقد رفعوه.

3.3 أدوات الاستفهام:

الاستفهام عند المخزومي: « أسلوب لغوي أساسه طلب الفهم، والفهم هو صورة ذهنية تتعلق أحيانا بمفرد: شخص أو شيء، وتتعلق أحيانا بنسبة أو بحكم من الأحكام، سواء أكانت النسبة قائمة على يقين أم على ظن أم على شك»².

¹ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجه، ص 246 . 250.

² المرجع نفسه، ص 264.

ويستخدم لتأدية هذه الوظيفة اللغوية أدوات صنفها المخزومي إلى قسمين:

- أدوات أصل في الاستفهام، وهي: "الهمزة" و "هل".
- كنايات دالة على الاستفهام، وهي: "ما"، "من"، "أي"، "كيف"، "أنى"، "متى"، "أيان".

إن المخزومي عرف "هل" بأنها أداة استفهام عن النسبة، سواء كانت في جملة فعلية أم في جملة اسمية، فلا يستفهم بها المفرد، فلا تقول: "هل ضرب زيد؟"، «لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة»¹.

ومنه قول ابن هشام: «أي تقديم الاسم لا يتم إلا بعد تمام النسبة»².

كما أشار المخزومي إلى أن "هل" تستعمل في غير الاستفهام، لتدل على ما لا تدل عليه في الاستفهام، وذلك في حالتين:

. تستعمل بمعنى "قد" للتحقيق أو لتقريب الزمن الماضي من الحاضر، كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [سورة الإنسان، الآية 1].

كما تستعمل نفياً بمنزلة "ما"، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾ [سورة الرحمن، الآية 60].

4.3 أدوات الجواب:

تتمثل في: "نعم"، "بلى"، "أجل"، "إي"، "جير"، "إن"، "لا" والشائع المستعمل من هذه الأدوات هو: "نعم"، "أجل"، "إي"، "بلى"، "لا"، أما "جير" و "إن" فلم يكن لها أثر في اللغة المعاصرة.

- نعم: هي أداة تصديق بعد خبر، وأداة إعلام بعد استفهام، نحو قولك: "هل قام زيد؟"، فنجيب: "نعم"، وإذا أريد تكذيب الخبر نستخدم كلمة (لا).

- بلى: هي جواب لنفي، سواء أكان النفي خبراً، أم استفهاماً.

- إي: هي أداة إعلام (كنعم) فلا تقع إلا مع القسم.

¹ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجه، ص 266.

² ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج 2، ص 349.

يقول الزمخشري: «و(إي) لا تستعمل إلا مع القسم، إذا قال لك المستخبر: هل كان كذا؟، قلت: إي والله، وإي لعمرى، و"إي ها الله ذا"»¹.

أما عند ابن هشام، فهي عنده حرف جواب "كنعم"، إذ يقول: «فيكون لتصديق الخبر، ولإعلام المستخبر، ولوعد الطالب، فتقع بعد: "قام زيد"، و"هل قام زيد؟"، و"اضرب زيدا"، ونحوهن، كما تقع (نعم) بعد "هنّ"»². وقد أيد المخزومي ما ذهب إليه الزمخشري، في قوله: «فلا تقع إلا إعلاماً، أي جواباً لاستفهام على أن يصحبها القسم»³.

- أجل: وهي أداة تصديق أي لا يجاب بها إلا الخبر، سواء أكان مثبتاً أم منفيًا، فلا تستعمل للإجابة على استفهام ولا أمر.

يقول الزمخشري: «و"أجل": لا يصدق بها، إلا في الخبر خاصة، يقول القائل: قد أتاك زيد، فنقول: "أجل". ولا تستعمل في جواب الاستفهام»⁴.

- لا: أداة جواب ينقض بها الخبر المثبت، نحو قولك: "نجح الطالب"، فتجيب: "لا".

5.3 أدوات الوصل:

من الوظائف المهمة التي تؤديها الأدوات في الكلام "الوصل"، وهي عند "المخزومي" نوعان:

- نوع يليه المفرد: وهو أدوات الإضافة وحروف الجر، نحو: "من"، "إلى"، في قولنا: "سرت من الرياض إلى جدة".

و "أَيّ" في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْفُورًا رَبُّكُمْ﴾ [سورة الحج. الآية 1].

- نوع تليه الجملة: وهو "ما" و "أن"، وهي تدخل على الجملة الفعلية في أغلب استعمالاتها، نحو: "أعجبني ما قلت وما فعلت"، وقولك: "يهمني أن أسافر غدا".

¹ الزمخشري، المفصل في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، 1952، ص 310.

² ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 76.

³ ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص 277 . 280.

⁴ الزمخشري، المفصل في النحو، ص 310.

6.3 أدوات الشرط:

الشرط أسلوب لغوي، على جزئين: الأول: منزلة السبب، والثاني: منزل منزلة المسبب، إذ يتحقق الأول إذا تحقق الثاني، لذلك تعد جملة الشرط بجزءها جملة واحدة.

والمخزومي حين تناول أدوات الشرط، ذكر بأن هذا الأسلوب يعتمد في دلالاته على طائفتين:

- أدوات تدل على الشرط أصالة، وهي: "إن"، "إذا"، "لو".
- كنايات تدل على الأشخاص والأشياء، والأزمنة والأمكنة والأحوال، لكنها تستعمل استعمال الأدوات في الشرط، وهذه الكنايات تتمثل في: "ما"، "من"، "إي"، "أين"، "متى"، "أيان"، "كيف"، "أنى"، "حيثما".

7.3 أدوات النداء:

يعرف مهدي المخزومي النداء بأنه: « تنبيه المنادى وحمله على الالتفات»¹.

والنداء يعبر عنه بأدوات استعملت لهذا الغرض، وهي قسمان:

- المستعملة مع القريب، وتتمثل في الهمزة (أ).
 - المستعملة مع البعيد، وتتمثل في: "يا"، "أيا"، "هيا"، "أي"، "واو".
- ويرى المخزومي أن (أيا) و (هيا) حرف واحد، أبدلت "الهاء" من الهمزة (أ)²، لصعوبة نطق الهمزة وشدتها. وقد ذهب النحاة إلى أن وظيفة أدوات النداء تقوم مقام الفعل "أنادي" أو "أدعو"، لكن أكبر الظن عنده يشير إلى أن هذه الأدوات لا تتعدى كونها أدوات تنبيه، مثل: (ألا) و (ها)، و "أدعو" يستعمل « لالتفات المنادى واسماعه الصوت»³، فهي أقوى تنبيها منها.

كما لا يعتبر الكثير من النحاة أن الأداة (يا) تنبيها، « ولو لم يكن بعدها منادى صريح، بل عدوا المنادى محذوفاً، وهو منهم»⁴.

¹ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 301.

² المرجع نفسه، ص 302.

³ المرجع نفسه، ص 303، 302.

⁴ المرجع نفسه، ص 304 . 305.

وقد نفى المخزومي أن تشكل (يا) مع النداء جملة، بل «هما يشكلان تركيباً لفظياً ليس فيه معنى مقدر»¹، ويضيف أيضاً «ولا يصح عده في الجمل الفعلية، كما قصد النحاة إليه»².

والمخزومي في قوله (النحاة) يكون قد عمم، بمعنى أن كل النحويين مخطئين باستثنائه هو.

4. الكناية:

وهي ألفاظ قليلة الأصول، استخدمتها اللغات كنايةات عن الأسماء، واستعاضت بها عن تكرار الأسماء الظاهرة، «لذلك كان الكوفيون لا يفرقون بين المضمرة والمكنية، فهما من الأسماء المترادفة عندهم»³، ووظيفتها في الكلام واحدة، وتتمثل في: "الضمائر، والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة وأسماء الاستفهام". يقول المخزومي عن الكنايةات: «فينبغي أن نتقبلها كما هي ونستعملها كما استعملها العرب أصحاب اللغة، بعد أن نرصد استعمالاتها المختلفة التي نقلتها إلينا النصوص الصحيحة»⁴.

1.4 الضمائر:

الضمائر هي ألفاظ معينة يستعمل بعضها في الكناية عن المتكلم وبعضها للكناية عن الغائب والبعض الآخر للكناية عن المخاطب، وهي موجودة في سائر اللغات الظاهرة للكناية عن الأسماء الظاهرة، والاستغناء بها عن تكرارها.

والضمائر متصلة ومنفصلة، أما المتصلة فهي "التاء" و"الكاف" و"الهاء" و"النون" و"الياء" و"نا"، وكلها ذات مقطع واحد، وهي التي نجدتها في: "ضرب وضرباً، و"ضربك وضربه وضربنا وضربني..."

أما المنفصلة فهي: "أنا" و"نحن" و"انت" وفروعها، و"هو" وفروعها، و"إياي" و"إياه" و"إياك" وفروعهن.

2.4 أسماء الإشارة:

تؤدي وظيفتها اللغوية كما تؤديها الضمائر، إلا أنها تختلف عنها في أنه قد يجمع بينها وبين ما هي كناية عنه، أعني: "الأسماء الظاهرة"، كما إذا أشير إلى شيء، فقيل: "هذه شجرة"، أو "هذا الرجل"، أو "أولئك النسوة"، أمعانا في التشخيص.

¹ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 305.

² المرجع نفسه، ص ن.

³ ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 190.

⁴ المرجع نفسه، ص 200.

3.4 الأسماء الموصولة:

فهي كالضمائر وأسماء الإشارة، تؤدي ما تؤديه من وظيفة، « بل هي في الأصل من أسماء الإشارة»¹، ويستغني بها عن تكرار ما هي كناية عنه، ولكنها أقوى من الضمائر وأسماء الإشارة في تحقيق الاختصار، وربط الجمل التي تمثل صوراً ذهنية معهودة بعضها ببعض، « فلولا كلمة "التي" في قولنا: "سأريك الهدية التي أهداها إلي أبي"، لما استطعنا التعبير عما تؤديه هذه الجملة إلا بجملة يفسر بعضها بعضاً ويكمل بعضها بعضاً»².

4.4 المستفهم به:

هو كناية تضمنت معنى الهمزة فحملت عليها واستعملت استعمالها، وهي: "من"، "ما"، "أي"، "أنى"، "كيف"، "متى"، "أين"، "أين"، "كم".

والأصل أن يكون الاستفهام ب: "هل" و "الهمزة". أما الأدوات الأخرى فهي عبارة عن كنايات، ولهذه الكنايات صدارة الكلام، فلا يتقدم عليها إلا أدوات الإضافة وهي حروف الجر.

يقول الدكتور المخزومي: « فالاستفهام بهذه الكنايات ليس بأداة وليس بها نفسها، ولكنه بالتقديم والتأخير، أي بتقديم ما حقه التأخير وتأخير ما حقه التقديم»³، بمعنى أن الاستفهام له الصدارة وهذه الصدارة من أجل أن تغيد معنى الاستفهام، فلا يجوز تقدم شيء عليه.

5.4 كلمات الشرط:

وهي كنايات تدل على الأشخاص والأشياء والأزمنة والأمكنة والأحوال وغيرها، ولكنها تستعمل استعمال الأدوات في الشرط، وهي تتضمن معنى "إن" في الشرط، وهذه الكنايات تتمثل في: "ما"، "مهما"، "من"، "أي"، "متى"، "أين"، "كيف"، "أنى"، "حيثما".

وللشرط ثلاث أدوات أصلية وهي: "إن" و "إذا" و "لو"، أما غيرها فمحمول عليها⁴.

¹ ينظر: برجستراسر جوتنهلف، التطور النحوي للغة العربية، ترجمة: رمضان عبد التواب، ط 2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1994، ص 80 . 82.

² مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 200.

³ المرجع نفسه، ص 275.

⁴ ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص 53 . 60.

المبحث الثالث: الوظائف النحوية

الوظيفة النحوية:

الإعراب عند مهدي المخزومي « بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية، أو من قيمة نحوية ككونها مسندا إليه أو مضافا إليه، أو فاعلا أو مفعولا، أو حالا أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثانيا الجمل، وتؤديها الجمل في ثانيا الكلام أيضا»¹، وللإعراب علامات تدل عليه وهي الحركات نكرها المخزومي، وهي عنده ثلاث: اثنتان دالتان على وظائف نحوية، والثالثة مفرغة من الوظيفة « فالضمة علم إسناد والكسرة علم للإضافة»²، أما « الفتحة فليست علما لشيء خاص»³.

ومن ذلك فالضمة علم الإسناد ودليل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها، والكسرة علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة، أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دلالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب.

والمخزومي قسم الوظائف النحوية التي تؤديها الكلمات وفق التقسيم المعهود عند النحاة، فيضم المرفوعات والمخفوضات والمنصوبات.

أولا: المرفوعات:

المرفوعات في العربية نكرها "ابن أجروم" في كتابه "متن الأجرومية"، فصنفها في باب سماه "باب مرفوعات الأسماء"، يقول: « المرفوعات سبعة وهي: الفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله، والمبتدأ وخبره، واسم "كان" وأخواتها، وخبر "إن" وأخواتها والتابع للمرفوع، وهو أربعة أشياء: النعت والعطف والتوكيد والبدل»⁴.

أما في الدرس النحوي عند مهدي المخزومي فهي نوعان:

- مرفوعات أصالة، وتتمثل في: الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ.
- مرفوعات تبعا، وهي: خبر المبتدأ وخبر "إن"، والنعت وعطف البيان وهو بذلك يخالف القداء في تقسيمها.

¹ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 67.

² المرجع نفسه، ص ن.

³ المرجع نفسه، ص 81.

⁴ ابن أجروم، متن الأجرومية في العربية، د ط، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1343هـ، ص 15.

واقترنت دراستنا على المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل باعتبار العموم والشيوع.

1. المبتدأ:

هو المسند إليه في الجملة الاسمية لم يسبقه عامل، أي أنه موضوع الكلام الذي يتحدث عنه وأسند إليه خبر ما على وجه الثبوت، ولا بد أن يكون المبتدأ معروفاً ليكون الإسناد إليه مفيداً، فالمبتدأ «اسم مرفوع مجرد من العوامل اللفظية الأصلية مخبراً عنه»¹.

عرفه سيبويه فيقول: «فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه الكلام»².

وعرفه ابن السراج بقوله: «المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء، زمن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل، يكون ثانيه خبره، وأضاف: والمبتدأ لا يكون كلاماً تاماً إلا بخبره»³.

ولقد كانت مسألة رفع المبتدأ من أكثر المسائل اختلافاً بين النحاة قديماً وحديثاً باختلاف مذاهبهم النحوية، فهي على حسب ظنهم تؤدي إلى كثير من التأويل.

وذهب المبرد (286هـ) في هذه المسألة إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، من ذلك قوله: «فأما رفع المبتدأ فالابتداء»⁴.

وقول الفارسي: «بأن الابتداء وصف في الاسم، المبتدأ يرتفع به، وهو اسم معرى من العوامل الظاهرة ومسند إليه»⁵، ومثاله: "زيد منطلق".

كما اختلفت مدرسة الكوفة عن مدرسة البصرة، فذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، وذلك نحو: "زيد أخوك". وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلوا فيه.

يعد مهدي المخزومي أحد النحويين الذين دعوا إلى إلغاء فكرة العامل في مسائل كثيرة منها: مسألة رفع المبتدأ، يقول: «وقد أطلوا الكلام في كل موضوع على حدة، وذهبوا في تقريره كل مذهب، وأثقلوا في

¹ د. أسعد النادري، نحو اللغة العربية، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، 2007، ص 359.

² سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 126.

³ ابن السراج، الأصول في النحو، ج 1، ص 58.

⁴ المبرد، المقتضب، ج 4، ص 126.

⁵ أبي علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، الايضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهور، ط 1، كلية الآداب، جامعة الرياض، 1969، ج 1، ص 29.

تفصيلاتهم وتقديراتهم وتأويلاتهم على الدارس حتى أصبح ينوء بها، ولم يكونوا ليفردوها على النحو الذي فعلوا لولا تمسكهم بفكرة العامل¹، ويواصل قوله: «مما أدى بهم إلى نسبة كل موضوع لغوي على حدة إلى عامل مفلسف خاص، فقالوا: إن المبتدأ مرفوع بالابتداء»².

ومن ذلك نستنتج أن المخزومي خالف القدامى في منهجهم، فحسب رأيه أن منهج القدامى تأثر كثيرا بالمنطق والفلسفة اليونانية. وحتى يبسر ويسهل النحو على الناشئة ذهب في مسألة المبتدأ إلى الاكتفاء بالقول أنه مرفوع، عملا بكلام العرب.

2. الفاعل:

عرف ابن هشام الفاعل في قوله: «اعلم أن الفاعل عبارة عن اسم صريح أو مؤول، به أسند إليه فعل أو مؤول به مقدم عليه بالأصالة واقعا منه أو قائما به»³، بمعنى أن الفاعل اسم مرفوع أسند إليه فعل معلوم جاء قبله، أو ما يشبه الفعل التام المعلوم كالمصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة، نحو: "قام التلميذ"، وعلامة الفاعل هي الرفع.

ويعرفه عبده الراجحي بقوله: «الفاعل هو الذي يفعل الفعل، وحكمه في العربية الرفع، وهو لا يكون جملة بل لا بد أن يكون كلمة واحدة، وهذه الكلمة إما أن تكون اسما صريحا أو مصدرا مؤولا، فنقول: "قام زيد" ... و "يسعدني أن تزورني"»⁴.

يتضح لنا أن الفاعل اسم صريح، أو ما في تأويله مسند للفعل أو شبهه، وهو يأتي دائما مرفوعا.

أما الزمخشري فربط الفاعل بالإسناد في قوله: «الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدما عليه أبدا، كقولك: "ضرب زيد"، و "زيد ضارب غلامه"، و "حسن وجهه"، وحقه الرفع ورافعه ما أسند إليه والأصل فيه أن يلي الفعل، لأنه كالجزء منه فإذا قدم عليه غيره كان في النسبة مؤخرا، ومن ثم جاز: "ضرب غلام زيدا"»⁵.

¹ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 71.

² المرجع نفسه، ص ن.

³ ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ط 4، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004، ص 168.

⁴ د. عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار النهضة العربية، بيروت، 1408 / 1988، ص 179.

⁵ الزمخشري، المفصل في صناعة الاعراب، تحقيق: علي بو ملح، ط 1، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1993، ص 38.

لكن سيبويه لم يقدم تعريفاً دقيقاً مباشراً له، وإنما ذكر مسائله وأحكامه التي تشير إليه قائلاً: «باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل الفاعل، ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولية عمل الفعل يتعدى إلى مفعول، وما يعمل من مصادر ذلك العمل»¹. وتابع المبرد مذهب سيبويه ولم يعط أي تعريف، وقد ذكر مسائله وأحكامه، فقال: «هذا باب الفاعل وهو رفع، وذلك قولك: "قام عبد الله"، و "جلس زيد" ...»².

ذكر ابن هشام (761هـ) في تعريفه السابق وجود قسمين من الفاعل، الأول: ما أسند إليه الفعل أو ما يتضمن معنى الفعل ويسمى "واقعا منه"، بمعنى أن الفعل يقع عليه، والثاني: يسمى "قائماً به" أي أن يصدر الفعل عنه.

كما ميز أيضاً بين الفاعل الحقيقي وغير الحقيقي، فالفاعل الحقيقي من يقوم بالفعل على وجه الحقيقة المطابقة للواقع، أما الفاعل غير الحقيقي (المجازي) فهو الفاعل المسند إلى الفعل، ولا يحمل معنى من قام بالفعل على وجه الحقيقة.

وانطلاقاً من هذا التمييز نجد مهدي المخزومي أطلق تسمية الفاعل الحقيقي على الفاعل، وتسمية الفاعل غير الحقيقي على نائب الفاعل.

كما ذهب الدكتور المخزومي في مسألة الفاعل إلى جواز تقديمه، فيقول: «ومن المسند إليه ما سمي بالفاعل وهو المسند إليه في الجملة الفعلية، وللفاعل في الجملة الفعلية موضع لغوي مألوف وهو أن يلي الفعل مباشرة، فإذا طرأ عليه ما يقتضي تقديمه قدم، ولم يخرج تقديمه عن كونه فاعلاً»³، ومما يقتضي التأخير عنده أن يكون الفاعل اسم استفهام أو شرط، ويكون المخزومي بذلك قد وافق أستاذه إبراهيم مصطفى، كما أيدته أيضاً في مسائل كثيرة منها مسألة الفاعل والمبتدأ حيث سوى بينهما، فهي عنده موضوع واحد.

3. نائب الفاعل:

اختلف النحاة في تسمية هذا المصطلح، فقد أطلق عليه سيبويه تسمية المفعول الذي لم يتعد إليه فعل الفاعل وأُفرد له باباً مستقلاً، فقد جاء في الكتاب «هذا باب الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى مفعول والمفعول

¹ سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 33.

² المبرد، المقتضب، ج 1، ص 55.

³ مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص 88.

الذي لم يتعد إليه فعل الفاعل، ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر، فالفاعل والمفعول في هذا سواء يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل»¹.

ويعرفه ابن الأنباري بالمفعول الذي لم يسم فاعله في قوله: « هو ما لم يسم فاعله، فقيل: لأن الغاية قد تكون بذكر المفعول كما تكون بذكر الفاعل، وقد يكون للجهل بالفاعل، وقد يكون للايجاز أو الاختصار إلى غير ذلك»².

كما أطلق عليه ابن يعيش تسمية المفعول الذي لا يذكر فاعله، فيقول: « اعلم أن الفاعل قد يذكر وفعله الرفع له محذوف لأمر يدل عليه »³، من ذلك قوله تعالى:

﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾ [سورة النور. الآية 36]، بفتح الباء في قراءة "عاصم" و"ابن عامر"، وذلك أنه بناه لم لم يسم فاعله، فأقام الجار والمجرور بعده مقام الفاعل وناب عنه.

بينما ذهب آخرون في مسألة نائب الفاعل أمثال "ابن هشام" و"السيوطي" (911هـ)، إلى الاصطلاح عليه بالنائب عن الفاعل، وهو الاصطلاح نفسه الذي اعتمده مهدي المخزومي في كتابه.

لقد كان مهدي المخزومي منذ البداية يهدف إلى تليخيص الدرس النحوي من شوائب الفلسفة والمنطق، فرأى: « أن النحاة قد عالجوا موضوع نائب الفاعل على أساس إدراك عقلي للفاعل الأصل الذي ينبغي أن يدرس الفعل عنه، كما في قولنا: "كسرت الجرة"، "قالجرة" ليست هي الفاعل في نظر العقل لأنها ليست مما يصدر عنه فعل من الأفعال، فلا بد أن يكون الفاعل الأصل قد حذف فخلا الكلام من الفاعل والكلام لا يستقيم بدونها، فأنيبت الجرة عنه وأعطيت أحكامه لأن النائب ما للمندوب عنه من أحكام»⁴.

وخلاصة القول أن الدكتور المخزومي قد سوى بين الفاعل ونائب الفاعل بالنظر إلى طبيعة التركيب، فلا داعي لإفراد نائب الفاعل في باب مستقل، يقول: « فذهابنا إلى التسوية بين الفاعل ونائب عن الفاعل مبني على أساس من فهم لطبيعة التركيب... وانتهينا إلى أن المسند إليه في الجملة يسمى فاعلا، سواء أكان

¹ سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 33.

² ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: فخر قدارة، ط 1، دار الجبل، بيروت، 1995، ص 95.

³ ابن يعيش، شرح المفصل، ط 1، ادارة الطباعة المنيرية، مصر، د. ت، ج 1، ص 80.

⁴ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 153 . 154.

الفعل مبني للمعلوم على حد تعبيرهم أم مبني للمجهول، تخلصنا من أفراد باب مستقل لما يسمونه النائب عن الفاعل، فالنائب عن الفاعل فاعل أيضا¹.

والمخزومي لم يفرق بين الفاعل ونائبه لأن كل منهما مسند إليه، ولأنهما يترافعان وجميع أحكام الفاعل تنطبق على نائبه، وكل منهما يستدعي تأنيث الفعل إذا كان مؤنثا، حيث يقول: «وهو فاعل لغويا يترتب عليه كل ما يترتب على الفاعل من كونه مسندا إليه، وكونه مرفوعا وكونه يقتضي تاء تأنيث الفعل إذا كان مؤنثا، وهو فاعل من النوع الثاني الذي أشار إليه القدماء في تعريف الفعل»².

ويقصد المخزومي في قوله: "فاعل من النوع الثاني" أن الفعل يقع عليه، أي يقع على المفعول، وهو ما اصطلح عليه ابن هشام بـ "واقعا عليه" في تعريفه للفاعل.

نستنتج أن مهدي المخزومي قد ضمن الفاعل ونائبه في باب واحد، حتى يبسر للناشئة فهمه ويبعد الدارس عن اللبس في دراسته.

وعلى هذا فلا وجود لباب نائب الفاعل وليس له داع، ونكون في رأي "المخزومي" قد (تخلصنا من أفراد باب مستقل لما يسمونه للنائب عن الفاعل)³.

5. الخبر:

هو الركن الثاني في الجملة الاسمية، وهو ذلك المسند الذي يتم به التحدث عن المسند إليه الذي هو المبتدأ وهو اسم مرفوع.

حده ابن يعيش في قوله: «اعلم أن خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع، ويصير مع المبتدأ كلاما تاما»⁴.

ومعنى هذا أن الخبر يتم مع المبتدأ الجملة التامة، وبالتالي يتم معه الفائدة، فهما ركنان أساسيان في الجملة الاسمية.

¹ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 46.

² المرجع نفسه، ص 46 . 47.

³ ينظر: المرجع نفسه، ص 46.

⁴ ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 87.

ويعرفه ابن سراج بقوله: « الاسم هو خبر المبتدأ، هو الذي يستقيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماً، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب »¹.

فالخبر نوعان: ما يتحمل الكذب، وما يتحمل الصدق.

ويقول ابن جني: « هو كل ما أسندته إلى المبتدأ، وحدثت به عنه »².

كما عرفه ابن عقيل في شرحه "للألفية": « هو الجزء المكمل للفائدة »³.

فمن خلال هذه التعريفات نستنتج أن النحاة اتفقوا في مسألة الخبر فهو العنصر الذي به تتم الفائدة، وهو ركن أساسي في الجملة الاسمية ويسمى <<المسند>>.

وقد اختلف النحاة في مسألة الخبر، فذهب الكوفيون إلى أن العامل في رفع الخبر هو المبتدأ، كما كان في رفع المبتدأ الخبر، فهما يترافعان ذلك أن المبتدأ لابد له من خبر، والخبر لابد له من مبتدأ، « فلا يتم الكلام إلا بهما »⁴.

بينما اختلف البصريون في رافع الخبر، فذهب بعضهم إلى أنه يرفع بالابتداء وحده، أمثال: سيويه فيقول: « فإن المبني عليه (الخبر) يرتفع كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: "عبد الله منطلق"، ارتفع "عبد الله" لأنه نكر ليبنى عليه "المنطلق"، وارتفع "المنطلق" لأنه المبني على المبتدأ بمنزلته »⁵.

وذهب آخرون إلى أنه يرفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ بالابتداء. أما مهدي المخزومي فيرى أن الآراء التي جاء بها النحاة القدامى تخضع لفكرة العامل والتعليقات الفلسفية، حيث دعا إلى الابتعاد عنها فهي عنده تؤثر سلباً على مستوى المتعلمين الناشئة.

وكان للدكتور رأي في مسألة إعراب الخبر، فيقول في إعراب "مرأة" من قولنا: "الأدب مرآة المجتمع"، هكذا: « مرآة خبر المبتدأ تبعاً لأنه هو المبتدأ في المعنى »⁶، فالخبر يرتفع إذا كان وصفاً للمبتدأ.

¹ ابن السراج، الأصول في النحو، ج 1، ص 62.

² ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1978، ص 80.

³ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 201.

⁴ ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 40.

⁵ سيويه، الكتاب، ج 1، ص 127.

⁶ مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص 200.

كما يأتي الخبر ظرفاً انتصب على الفتح، فيقول: « ولم يكن ليكون مرفوعاً إلا لأنه وصف للمسند إليه أو المبتدأ، وعلى هذا بنى الكوفيون رأيهم في ارتفاع الخبر فهو مرفوع إذا كان عين المبتدأ، وهو منصوب إذا لم يكن عينه »¹.

بمعنى أن الخبر إنما رفع لأنه هو عين المبتدأ، أي هو المبتدأ في المعنى.

والمخزومي اعتمد على رأي الكوفيين في نصب الخبر الظرف على الخلاف.

ونلاحظ أن المخزومي في رأيه هذا قد وافق الكوفيين وتابعهم، فبحسب الكوفيين فهو ليس عين المبتدأ ولا هو في معناه.²

ثانياً: المنصوبات:

تابع مهدي المخزومي أستاذه إبراهيم مصطفى في أن الفتحة ليست بعلم إعراب، وأنها تخالف في ذلك الضمة والكسرة.

والمنصوبات في العربية كما يرى المخزومي نوعان:

*نوع يؤدي وظيفة إعرابية في أثناء الجملة، كالمفعولات والحال وغيرها من متعلقات الجملة. وهنا اقتصرنا دراستنا على المفعول به والتمييز والمفعول المطلق.

1. المفعول به:

هناك من النحويين من بدأ المفاعيل بالمفعول به، أمثال: "ابن هشام" و "ابن مالك"، ومنهم من بدأ بالمفعول المطلق، كما فعل "الزمخشري" و "ابن الحاجب".

وهنا يقول ابن هشام: « وبدأت من المفاعيل بالمفعول به، لأنه أحوج إلى الإعراب لإزالة التباسه بالفاعل »³.

والمفعول به: « هو الذي يقع على فعل الفاعل، من مثل قولك: ضرب زيد عمراً، وبلغت البلاد »⁴.

كما ورد في شرح الندي بأنه: « من وقع عليه فعل الفاعل »⁵.

¹ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 73 . 74.

² مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص 197.

³ ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، د. ط، دار الطلائع، القاهرة، د. ت، ج 2، ص 405.

⁴ ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 124.

⁵ ابن هشام، شرح قطر الندي، ص 169.

والمراد بوقوع الفعل عليه، أي تعلق الفعل بالمفعول.

والمؤلف هنا ذكر فقط معناه ولم يتطرق إلى حكم المفعول به ولا رتبته في التركيب.

لكن من النحويين القدامى من عد المفعول به نائباً للفاعل، وذلك في قول "بو حيان: « فالمفعول به منصوب إذا لم يبنى لما لم يسم فاعله »¹.

وهناك من المحدثين من تناول المفعول به على طريقة القدماء، فربطوا دراسة المفعول به بدراسة نائب الفاعل، إذ يقول الأستاذ عبد المتعال الصعيدي: « أما باب نائب الفاعل فيجب أن يلحق باب المفعول ونحوه مما يذهبون إلى أنه ينوب عن الفاعل، وعلى هذا يكون لنا مفعول به مرفوع في مثل: "قضي الأمر"، ومصدر مرفوع في مثل: فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة»².

كما أن هنالك أيضاً من يذكر المفعول به ضمن باب "تعدي الفعل ولزومه"، فهو: « اسم منصوب على من وقع فعل الفاعل، ولا يكون إلا مع الفعل المتعدي »³.

يقصد به أن النصب هو حكم المفعول به، ولا يذكر هذا المفعول إلا مع الفعل المتعدي.

والمفعول به في أغلب الأحيان لا يؤدي معنى أساسياً في الجملة، وقد تكتمل بدونه الجملة إذا كان الفعل لازماً، ولذلك سماه النحاة "فضلة" إذ يمكن الاستغناء عنه.

وقد ورد في شرح ابن الناظم على "الألفية لابن مالك" أن: « المفعول من غير باب ظن فضلة فحذفه جائز إن لم يعرض مانع، فلم يكن من ذكر المفعول بد »⁴.

يقصد هنا أن الكلام والجملة التي تأتي بعد ظن تسمى فضلة، وهذا يعني أننا نستطيع الاستغناء عنها.

¹ أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998، ج 3، ص 1466.

² الصعيدي عبد المتعال، النحو الجديد، دار الفكر العربي، القاهرة، 1947، ص 131.

³ سليمان فياض، النحو العصري، ط 1، مركز الأهرام، مصر، 1995، ص 119.

⁴ ينظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2000، ص 182.

أما مهدي المخزومي فيقول: « وإذا اقتضت ظروف القول أن يذكر المفعول مثلاً، فلا بد من ذكره وإلا عاد الخبر أو الكلام خلوا من الفائدة »¹.

بمعنى أن يكون المفعول به فضلة لا يعني أن يستقل الكلام بدونها، ففي بعض الأحيان لا يمكننا الاستغناء عنه لأنه يؤدي وظيفة أساسية تتجلى في أن يكون الكلام تاماً، ولها أهمية في صنع المعاني.

واختلف النحاة في عامل المفعول به، « فقال البصريون أن العامل في المفعول به هو الفعل أو شبهه، وقال "ابن هشام" من الكوفيين: بل الفاعل، وقال "الفراء": هو الفعل والفاعل معاً، وقال "خلف": معنى المفعولية أي كونه مفعولاً، كما قال في الفاعل إن عامله كونه فاعلاً »².

فاحتج الكوفيون بأن يقولوا: « إنما قلنا إن العامل في المفعول المنصوب الفعل والفاعل، وذلك لأنه لا يكون مفعولاً إلا بعد فعل وفاعل لفظاً أو تقديراً، إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد »³.

فإذا كان الفعل والفاعل كالشيء الواحد وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما، دل على أنه منصوب بهما.

وأما البصريون فاحتجوا بأن يقولوا: « إنما قلنا إن الناصب للمفعول به هو الفعل وحده دون الفاعل، وذلك لأننا أجمعنا على أن الفعل له تأثيره في العمل، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل، لأنه أصل والأصل في الأسماء ألا تعمل »⁴.

2. المفعول المطلق:

عرف ابن هشام المفعول المطلق بأنه: « اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده، وليس خبراً ولا حالاً »⁵.

يشير ابن هشام في تعريفه هذا، إلى أن المفعول المطلق قد يذكر لتوكيد عامله كما في قوله تعالى: ﴿

فَأَخَذْتَهُمْ أَخَذَ عَزِيزٌ مُّقْتَدِرٌ ﴿ [سورة القمر. الآية 42].

¹ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 96.

² ينظر: ابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص 72.

³ ينظر: المرجع نفسه، ص 72 . 73.

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ص 73.

⁵ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، د. ط، دار الجبل، بيروت، 1358 هـ، ج 2، ص 214.

فقد بين المفعول هنا نوع الأخذ، كما يأتي كذلك لبيان عدد مرات وقوع الحدث، نحو قوله تعالى: ﴿فَدَكَّنَا دَكَّةً وَجِدَّةً﴾ [سورة الحاقة، الآية 14]، إذ وقع الحدث على الأرض والجبال مرة واحدة، كما يأتي لبيان النوع.

إذن فالمفعول المطلق ينوب عنه عدده وهيئته وصفته.

ويعرفه أيضا شوقي ضيف بأنه: « اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه، أو يبينه ضربا من التبيين»¹.

ومعنى قوله هذا: «يبينه ضربا من التبيين»>>، أنه يدخل كل الصيغ التي تنوب عنه.

أما مهدي المخزومي فيرى بأن « الجدير بأن يسمى المفعول من بين المفعولات هو ما يسمى بالمفعول المطلق، لأنه هو الحدث الذي يحدثه الفاعل، أما غيره فليس جديرا بهذه التسمية، لكن لا مانع من أن نصلح على التسمية ما يتعدى إليه فعل الفاعل بالمفعول، أما الموضوعات الأخرى فمتعلقات الفعل يراد بها توكيده أو تعليقه أو بيان مكان إحدائه أو زمانه، وهن جميعا منصوبات لأنهن خارجات عن الإسناد، والتفريق بينهما ينبغي أن يقوم على أساس إدراك ما لهن من وظائف»².

ونلاحظ في قول المخزومي: «فهن جميعا منصوبات لأنهن خارجات عن الإسناد»>>، مدى تأثيره بأستاذه إبراهيم مصطفى في مسألة نصب المفاعيل.

كما تابع المخزومي أيضا إبراهيم مصطفى في أن الفتحة هي علامة النصب، في قول الشاعر:

فصبرا في مجال الموت صبيرا..... فما نيل الخلود المستطاع.

ويقول في نصب (صبرا): « إنما نصب هذا المصدر أي (صبرا) لأنه أرسل إرسالاً للأمر، ولم يرد أن يكون متحدثاً عنه »³.

ويضيف أيضا: « يجب أن يعامل هذا المصدر معاملة الأمر، والمفعول المطلق عندهم منصوب لأنه خارج عن الإسناد والإضافة »⁴.

وهو بذلك دافع عن آراء أستاذه "إبراهيم مصطفى" وتبناها.

¹ شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 31.

² مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص 105.

³ المرجع نفسه، ص 128.

⁴ المرجع نفسه، ص 27.

3. التمييز:

سمى سيبويه التمييز مفعولا، وقد حده في قوله: «وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: "امتألت ماء" و "تفقت شحما"، ولا تقول امتألته ولا تفقتاه»¹، فالتمييز عنده مفعولا.

والتمييز يؤتى به لبيان إبهام، سواء أكان المبهم مفردا، نحو: "عشرون درهما"، أو نسبة، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [سورة مريم، الآية 4].

كما ذهب النحويون إلى أن بين التمييز والمفعول شبه، فقالوا: «يكون موقعه كما أن المفعول كذلك، فإنه فضلة أي بعد استقلال الكلام بفاعله، ولذلك وجب أن يكون منصوبا»².

والتمييز نوعان: تمييز النسبة وتمييز الذات.

بين المخزومي الفرق بينهما فيقول: «بأن التمييز الذي يعد من متعلقات الأفعال هو ما كان تمييزا للنسبة، لأنه يجاء به لبيان إبهام يتعلق بنسبة الفعل إلى المسند إليه أو إلى المفعول، أما ما عداه من تمييز المقدار أو تمييز العدد، فليس من متعلقات الفعل وإن شارك ما كان من متعلقاته في وظيفته، أعني تبيين المبهم وتوضيحه»³.

كما علل المخزومي سبب النصب في التمييز عن تمام الاسم، فيقول: «وإنما ينصب ما ينصب من تمييز المفرد أو تمييز النسبة، لأنه ليس من اسم ما قبله ولا من صفة فحقه أن ينصب»⁴، نحو قولك: "عندي عشرون درهما"، فقد نصب "الدرهم" لأنه ليس هو العشرين ولا من صفته.

والتمييز لا يأتي مقدما إلا في الاطراد، كما في قول الشاعر:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها..... وما كان نفسا بالفراق تطيب.

فالأصل أن يأتي التمييز بعد المميز وبعد تمام الكلام، وفي هذا الشاهد نرى أن الاضطرار هو الذي جعل التمييز يتقدم.

¹ سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 204.

² أحمد البكري، في علم النحو. دراسة ومحاورة، مطبعة فينوس، القاهرة، 1981، ص 238.

³ مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص 110.

⁴ المرجع نفسه، ص ن.

نوع لا يؤدي شيئاً من ذلك ولكنه مفتوح للآخر، لأنه لا سبيل إلى تحريك آخره بغير الفتحة، ولأن الفتحة هي الحركة الخفيفة التي يستريح إليها العرب حين يريدون إلى تحريك آخر كلمة لا تدخل في نطاق إسناد ولا إضافة ولا تحمل أي معنى إعرابي، وذلك كالمناديات المنصوبة، فليس في المنادى إسناد ولا إضافة، وليس المنادى من متعلقات الجملة، فالفتحة هي الحركة التي يلجئ إليها العرب إذا أرادوا إلى تحريك الكلمة الخارجة عن الإسناد والإضافة مما كان من متعلقات الفعل، ومما لم يكن من متعلقات الفعل.

ثالثاً: المخفوضات:

ذهب المخزومي إلى تسمية المجرورات بالمخفوضات، والخفض عنده «علم الإضافة والكسرة تدل على أن ما لحقته مضاف إليه أو تابع للمضاف إليه، وهو مبدأ لغوي صحيح مسند إلى استقرار المخفوضات في العربية، فحيث وجد الارتباط بين كلمتين وجد الخفض»¹.

والمخزومي في هذا ركز اهتمامه على الكسرة، وبالتالي فالمتعلم الناشئ يجد صعوبة في التمييز بين المضاف والمضاف إليه في نص من النصوص، والإضافة عنده نسبة ارتباط شئيين ليكونا كشيء واحد.

وقد اختلف النحاة في الكسرة، فذهب البصريون نتيجة تأثرهم بفكرة العامل إلى أن الكسرة هي أثر لأحد حروف الجر وإنما كانت سواء كانت في المجرور أم في المضاف إليه، ومن ثم فالكوفيون يصطلحون على حروف الجر بحروف الإضافة لأنها تضيف الفعل إلى الاسم، والبصريون يسمونها حروف الجر لأنها تجر معنى الفعل إلى الاسم المجرور.

يقول سيبويه: «الجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه»².

ويقول ابن الحاجب في حده للمضاف إليه: «كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظاً أو تقديراً»³.

لكن مهدي المخزومي لم يفرق بين المجرور بالجر والمجرور بالإضافة بل سوى بينهما، وهي عنده تسمى مضاف إليه مجرور، والإضافة نوعان:

- إضافة مباشرة وتكون باسم مضاف.

¹ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 76.

² سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 290.

³ رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، د ط، جامعة قارونس . ليبيا، 1975، ج 1، ص 273.

- إضافة غير مباشرة وتكون بواسطة أدوات الجر، وهي: "من، إلى، في، عن، على، الكاف، اللام، الباء، حتى، رب، الواو، التاء".

وقد ورد عن المبرد في صور الإضافة قوله: «وهي في الكلام على ضربين، فمن المضاف إليه ما تضيف إليه حرف جر ومنها ما تضيف إليه اسما مثله»¹.

معنى ذلك، أن الإضافة تكون بحرف جر أو باسم مضاف.

إلا أن العكبري ربط الإضافة بالإسناد، فيعرفها في قوله: «الإضافة في اللغة: الإسناد أي أسندناها وبهذا المعنى في هذا الباب، لأن الاسم الأول ملتصق بالثاني ومعتمد عليه كاعتماد المسند بما يستند إليه»².

والمقصود من تعريفه أن الإضافة إسناد بين اسمين، فالاسم الأول يتبع الثاني ويعتمد عليه، فعلاقة المضاف بالمضاف إليه هي نفسها علاقة المسند بالمسند إليه.

ومن هنا فإن من أحكام المضاف إليه:

- أن يكون المضاف إليه بالألف واللام.
- أن يكون المضاف إليه مضافا إلى ما فيه الألف واللام.
- أن يكون المضاف إليه مضافا إلى ضمير عائد على ما فيه الألف واللام.

¹ ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج، ص 153.

² العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والاعراب، تحقيق: محمد عثمان، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية ومكتبة لسان العرب، القاهرة، 2009، ص 261.

خلاصة الفصل الثاني:

تناول هذا الفصل عنوان دراسة تطبيقية في كتاب "في النحو العربي نقد وتوجيه" للمرحوم مهدي المخزومي، إذ يعد هذا الكتاب من أهم الكتب العلمية النحوية التي ظهرت في العصر الحديث فلقد لقي شهرة واسعة النطاق، إذ قدم فيه مجموعة من الانتقادات التي اعتبرها من النقائص التي علقت بالنحو العربي.

وقد وضع المؤلف كتابه هذا بأسلوب سهل يمكن دارسي النحو من فهم ما جاء فيه من قواعد نحوية، كما يتضمن هذا الكتاب أيضا موضوعات نحوية خصها المؤلف بالدراسة وعرض لها بطريقة بعيدة عن المنطق والفلسفة اليونانية.

ومهدي المخزومي لم يقدم تعريفا محددًا للنحو بمفهومه الخاص، لكنه عد الجملة موضوع الدرس النحوي من خلال تأليفها ونظامها. وهي عنده نوعان: اسمية وفعلية، فالجملة الاسمية هي التي يكون فيها المسند دالا على الدوام، وأما الفعلية فهي التي يدل فيها المسند على التجدد والتغير. والمخزومي بتقسيمه هذا يكون قد خالف القدماء، كما عرض المخزومي للكلام العربي فرفض التقسيم الثلاثي له، ورأى أن التقسيم لا يطرد مع جميع أنواع الكلم العربية، لذلك اقترح تقسيما رباعيا زاد فيه الكناية على الأقسام الثلاثة الأخرى. والمخزومي في تيسيره للنحو قام بدراسة معاني الوظائف النحوية ليطبق نظريته في معاني علامات الإعراب، فليس للكلمات من وظيفة نحوية إلا ما كان مرفوعا أو مخفوضا. وقد عد الخبر والنعت وعطف البيان من التوابع، واستبعد منها البديل والتوكيد، أما المنصوبات فهي عنده من متعلقات الفعل، وليس لها وظيفة في أداء المعاني النحوية كالمرفوعات والمخفوضات.

خاتمة

خاتمة:

لقد قصدنا من خلال هذا البحث الوقوف عند أعمال مهدي المخزومي في قضية تيسير النحو التي لا تزال شائكة إلى حد الآن وذلك من خلال الوقوف على المقترحات التيسيرية في أبرز القضايا التي تناولها في كتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه" ومناقشة تلك القضايا، وقد خلصنا في ختام هذا البحث إلى أهم النتائج التي توصلنا إليها والتي جملها في هذه النقاط:

1. يعد كتاب "في النحو العربي نقد وتوجيه" من أهم الكتب النحوية، إذ يعد مرجعا مهما في الدراسات اللغوية الحديثة.

2. استقى المخزومي مادته النحوية من مصادر أهمها:

- النحو الكوفي.
- آراء إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو".
- آراء ابن مضاء القرطبي في كتابه "الرد على النحاة".
- فكر الخليل بن أحمد الفراهيدي.
- الآراء النحوية التي استخدمها من تجاربه الخاصة وتمدرسه في موضوع النحو.

3. يقوم الدرس النحوي المخزومي على نقد التراث النحوي ومن ثم تقديم بدائل في أصوله وموضوعاته.

4. تأثر المخزومي بالنحو الكوفي أصوله وفروعه، فقد اتبع الكوفيين في مسائل نحوية كثيرة فذهب في باب الاشتغال إلى اعتبار المشغول عنه معمولا للفعل المتأخر وذهب إلى القول أن أسماء الأفعال أفعال كما أجاز تقديم الفاعل عن فعله و غيرها من المسائل.

5. إن أغلب المصطلحات التي وظفها مهدي المخزومي في درسه النحوي مصطلحات كوفية مما يؤكد تأثره بالمصطلح الكوفي النحوي.

6. عدّ المخزومي الجملة موضوع الدرس النحوي فهي عنده نوعان: الجملة الفعلية وهي التي يدل فيها المسند على التجدد والتغير، والاسمية فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت.

7. خالف المخزومي النحاة القدامى في دراستهم للفاعل، إذ سوى بين الفاعل ونائبه وجعلهما في نفس الدرجة.
8. إن الكلمة عند المخزومي أربعة أقسام فهي: الفعل، الاسم، الأداة والكناية. عكس القدامى الذين عدوها ثلاثة أقسام: فعل، اسم وحرف.
9. إن مفهوم التيسير عند المخزومي ليس اختصارا لموضوعات النحو لكنه تجديد بما يتناسب وقدرات المتعلمين الناشئة.
10. تقوم النظرية النحوية لمهدي المخزومي على أسس أهمها إلغاء فكرة العامل.
11. رفض المخزومي العامل النحوي ودعا إلى إلغائه، حيث رأى أنه دخيل على الدرس اللغوي فهو يقوم على المنطق والفلسفة اليونانية.
12. أعاد المخزومي تبويب موضوعات النحو على أساس المعنى لا على أساس الإعراب مخلصا إياها من سيطرة العامل النحوي.
13. تأثر مهدي المخزومي كثيرا بأستاذه إبراهيم مصطفى حيث ذهب في موضوع الإعراب إلى ان الضمة علم للإسناد والكسرة علم على الإضافة اما الفتحة فهي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب.
14. درس المخزومي الوظائف النحوية فسوى بين الفاعل ونائبه وضمهما في باب واحد، وجعل المسند محصورا بين الفاعل والمبتدأ، كما سوى بين الاسم المجرور والمضاف إليه، أما المنصوبات فهي عنده من متعلقات الفعل.
- وفي الأخير نتمنى أن نكون قد بلغنا في إيصال الفكرة ولو مبسطة حول مضمون هذه الدراسة ونلتمس العذر عن كل خطأ أو تقصير، ونأمل أن ننتم نقائص هذا البحث في مستقبل الأيام إن شاء الله، فلا يخلو البحث من نقص، فإن وفقنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا.

فائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم.

2. المعاجم:

- ابن فارس أحمد، معجم مقاييس اللغة، تح: أحمد عبد السلام هارون، ط2، طباعة مكتبة الحلبي، مصر، 1970، مج6.
- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، د ط، دار صادر، بيروت، 2010، مج6.
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، تقديم: إبراهيم مصطفى وآخرون، ط4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004.

3. الكتب:

- إبراهيم أنيس، أسرار اللغة، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978.
- إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1403/1983.
- إبراهيم عمر سليمان، حركة تجديد النحو في العصر الحديث دراسة تحليلية تقويمية، ط1، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2004.
- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، د ط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014.
- أحمد البقري، في علم النحو دراسة ومحاور، مطبعة فينوس، القاهرة، 1981.
- أسعد النادري، نحو اللغة العربية، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، 2007.
- ابن الأنباري أبو البركات كمال الدين،
 - أسرار العربية، تح: فخر قدارة، ط1، دار الجيل، بيروت، 1995،
 - الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك محمد مبروك، د ط، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1999.
- برجستراسر جوتهلغ، التطور النحوي للغة العربية، تر: رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1994.
- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1966، ج1.

- أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: محمد عثمان، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2009.
- أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، ط1، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دت، ج1.
- أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دط، دار المعارف، مصر، 1973.
- أبو بكر محمد ابن السراج، الأصول في النحو العربي، تح: عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ج1.
- جار الله عمر بن محمود الزمخشري،
- المفصل في النحو، دار الكتب العلمية، دط، بيروت، 1952.
 - المفصل في صنعة الإعراب، تح: علي بوملح، ط1، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1993.
- أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى بن يوسف الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد المجيد، ط2، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، 1939، ج1.
- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، ط1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1995.
- أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998، ج3.
- رضي الدين الاسترأبادي، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، دط، جامعة قاريونس، ليبيا، 1975، ج1.
- رياض السواد، مهدي المخزومي وجهوده النحوية، ط1، دار الراية، الأردن، 1430هـ/2009م.
- زهير غازي، موضوعات في نظرية النحو العربي دراسات موازنة بين القديم والحديث، ط1، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2010.
- سليمان فياض، النحو العربي، ط1، مركز الأهرام، مصر، 1995.
- شوقي ضيف،
- المدارس النحوية، ط2، دار المعارف، مصر، 1976.
 - تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، ط6، دار المعارف، القاهرة، مصر، دت.
 - إعراب الجمل وأشبهه الجمل، ط1، دار الحارث للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 1997.
- عبد الرحمان أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، دط، مؤسسة الصباح، القاهرة، 1957.
- عبد الرحمان بن عبد الله السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تح: عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.

- عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي،
- الإتيقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، د ط، المكتبة العصرية، بيروت، 1988، ج1.
- الاقتراح في علم أصول النحو، ط1، تح: محمد أحمد قاسم، مكتبة القيسلية، ليبيا، 1988م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، د ط، دار البحوث العلمية، الكويت، 1989، ج1.
- الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد العال سالم مكرم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406هـ/1985م.
- أبو العباس المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، ط6، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1965، ج4.
- عبد العزيز عتيق، مدخل إلى علم النحو والصرف، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1990.
- عبد الفتاح الحموز، الكوفيون في النحو والصرف، ط1، دار عمار، الأردن، 1997، ج1.
- عبد الله أمين، الاشتقاق، ط2، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.
- أبو عبد الله البخاري، صحيح البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، 1431.
- أبو عبد الله لزمذ بن عبد الله بن داود الصنهاجي ابن آجروم، متن الأجرومية في العربية، دط، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1343هـ.
- عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد، دار الفكر العربي، القاهرة، 1947.
- عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ط1، دار ابن حزم، بيروت، 2008.
- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2004.
- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار النهضة العربية، بيروت، 1408هـ/1988م.
- علي ابن عصفور، المقرب، تح: عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، ط1، مطبعة العاني، بغداد، 1392هـ/1972م، ج1.
- ابن عقيل بهاء الدين، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد المجيد، ط8، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، 1980، ج1.
- علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، تقديم: عبد الله الجبوري، ط1، الدار العربية للموسوعات، بغداد، 2003.
- أبو الفتح عثمان ابن جني،

- اللع في العربية، تح: حسين محمد محمد شرف، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1978.
- الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط1، عالم الكتب، بيروت، 2006، ج2.
- محمد حسين الصغير، نحو التجديد في دراسات الجوارى، د ط، مطبعة المجمع العراقي، العراق، 1990.
- محمد السعران، علم اللغة، دار المعارف، القاهرة، 1962.
- محمد الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، د ط، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت، 1990.
- محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1426هـ/2005م.
- محمد عبد الله بن أحمد، النحو العربي بين القديم والحديث-مقارنة وتحليل، ط1، دروب ثقافية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- محمد اللبدي، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، ط1، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1978.
- مهدي المخزومي،
- في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1986.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1958.
- في النحو العربي قواعد وتطبيق، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، 1406هـ/1986. ابن هشام الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، د ط، دار الطلائع، القاهرة، دت، ج2.
- ابن الناظم أبي عبد الله، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2000.
- ابن هشام الأنصاري،
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد المجيد، د ط، دار الجيل، بيروت، 1358هـ، ج2.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: محمد محي الدين عبد المجيد، د ط، المكتبة العصرية، لبنان، لبنان، 2010، ج2.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، ط4، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004.

4. المجلات:

- جاسم محمد سهيل العاني والباحث حارث إبراهيم عبد الصميدعي، الخلاف النحوي في الأفعال في كتاب التحفة الملكية في شرح الارجوزة الألفية للمقري المغربي، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، العام الثالث، العراق، ع 27، فبراير 2017.

- الشارف لطروش، آراء مهدي المخزومي في تيسير النحو، مجلة مجمع اللغة العربية، scholar.google.com، دمشق، 2010، ج2.
- طارق أمين حميد، الدكتور مهدي المخزومي، مجلة الحوار المتمدن، www.ahewar.org، المغرب، ع 3866، 2012/09/30.

5. الرسائل الجامعية:

- سوريا أكلي، حركة تيسير تعليم النحو العربي في الجزائر، رسالة ماجستير في النحو، إشراف الدكتور صالح بلعيد، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012.
- عائشة بنت مرزوق بن حامد اللهيبي، التأويل النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي، رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 2004.
- علوية موسى عيسى، البناء النحوي للجملة العربية، دراسة تطبيقية على سورة آل عمران، رسالة ماجستير، جمهورية السودان، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، 2012/1433هـ.

6. المواقع الإلكترونية:

- باقر الكرباسي، وضوح المنهج وحدائث الرؤية، ملاحق المدى، almadasupplements.com، العراق، ع 2864، 2011/03/30.
- محمد صاري، تيسير النحو موضة أم ضرورة، أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، www.google.com، الجزائر، 2001.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء

شكر وعرهان

| | |
|----|---|
| 1 | مقدمة |
| 5 | الفصل الأول: مهدي المخزومي ومذهبه الكوفي |
| 5 | المبحث الأول: المخزومي علميا |
| 5 | أولا: حياته ونشأته: |
| 6 | ثانيا: أهم مؤلفاته وآثاره النحوية: |
| 8 | ثالثا: مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه: |
| 10 | المبحث الثاني: المذهب النحوي لمهدي المخزومي |
| 10 | 1. المدرسة النحوية الكوفية: |
| 11 | 2. أصول النحو الكوفي: |
| 11 | 1.2 السماع: |
| 13 | 2.2 القياس: |
| 15 | 3. مظاهر تأثر المخزومي بالنحو الكوفي: |
| 15 | 1.3 المشتقات: |
| 16 | 2.3 أقسام الفعل: |
| 17 | 3.3 أسماء الأفعال: |
| 17 | 4.3 خبر الأفعال الناقصة: |

| | |
|----|--|
| 18 | 5.3 تقديم الفاعل على فعله: |
| 19 | 6.3 التنارع: |
| 20 | 7.3 الاشتغال: |
| 21 | المبحث الثالث: المخزومي وتيسير النحو |
| 21 | 1. مفهوم التيسير النحوي: |
| 21 | 1.1 التيسير: |
| 21 | أ) لغة: |
| 22 | ب) اصطلاحا: |
| 22 | 2.1 التيسير النحوي: |
| 23 | 1.2.1 الإحياء: |
| 23 | 2.2.1 التجديد: |
| 24 | 3.2.1 الإصلاح: |
| 25 | 2. التيسير النحوي قديما وحديثا: |
| 26 | 3. تيسير النحو عند المخزومي: |
| 33 | خلاصة الفصل الأول: |
| 34 | الفصل الثاني: دراسة تطبيقية في كتاب " في النحو العربي نقد وتوجيه" ... |
| 34 | المبحث الأول: في حد النحو وموضوعاته |
| 34 | 1. التعريف بالكتاب وصاحبه: |
| 35 | 2. حد النحو عند المخزومي: |
| 37 | 3. موضوع الدرس النحوي: |
| 38 | 4. الجملة في الدرس النحوي المخزومي |

| | |
|----|---|
| 38 | 1.4 أقسام الجمل: |
| 39 | 1.1.4. الجملة الفعلية: |
| 39 | 2.1.4. الجملة الاسمية: |
| 40 | 3.1.4. الجملة الظرفية: |
| 40 | 2.4 الوظائف الإعرابية للجملة: |
| 41 | 1.2.4. الجمل التي لا محل لها من الإعراب: |
| 41 | 2.2.4. الجمل التي لها محل من الإعراب: |
| 42 | المبحث الثاني: أقسام الكلام في النحو العربي وفي النحو المخزومي: |
| 42 | أولاً: أقسام الكلام في النحو العربي: |
| 44 | ثانياً: أقسام الكلام عند المخزومي: |
| 44 | 1. الفعل: |
| 44 | 1.1 الفعل الماضي: |
| 44 | 2.1 الفعل المضارع: |
| 45 | 3.1 الفعل الدائم: |
| 46 | 2. الاسم: |
| 46 | 3. الأداة: |
| 46 | 1.3 أدوات التوكيد: |
| 47 | 2.3 أدوات النفي: |
| 48 | 3.3 أدوات الاستفهام: |
| 49 | 4.3 أدوات الجواب: |
| 50 | 5.3 أدوات الوصل: |
| 51 | 6.3 أدوات الشرط: |
| 51 | 7.3 أدوات النداء: |
| 52 | 4. الكناية: |
| 52 | 1.4 الضمائر: |

| | |
|----|--------------------------------|
| 52 | 2.4 أسماء الاشارة: |
| 53 | 3.4 الأسماء الموصولة: |
| 53 | 4.4 المستقهم به: |
| 53 | 5.4 كلمات الشرط: |
| 54 | المبحث الثالث: الوظائف النحوية |
| 54 | أولاً: المرفوعات: |
| 55 | 1. المبتدأ: |
| 56 | 2. الفاعل: |
| 57 | 3. نائب الفاعل: |
| 59 | 4. الخبر: |
| 60 | ثانياً: المنصوبات: |
| 61 | 1. المفعول به: |
| 63 | 2. المفعول المطلق: |
| 65 | 3. التمييز: |
| 66 | ثالثاً: المخفوضات: |
| 68 | خلاصة الفصل الثاني: |
| 69 | خاتمة |
| 71 | قائمة المراجع |

الملخص:

يعد هذا البحث محاولة لعرض الآراء النحوية التيسيرية لمهدي المخزومي في كتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه" الذي يهدف من خلاله إلى تبسيط وتيسير مادة النحو، حيث حاول المخزومي تقريب مادة النحو إلى المتعلمين وعرضها في أبسط صورة لها.

الكلمات المفتاحية:

مهدي المخزومي، تيسير النحو، كتاب "في النحو العربي نقد وتوجيه".

Résumé :

Cette recherche est une tentative de présenter les vues grammaticales facilitantes de Mahdi Al-Makhzoumi dans son livre "fi al-nahw al-arabi, naqd wa-tawjih", en Français: «En grammaire arabe, critique et direction», à travers lequel elle vise à simplifier et à faciliter le sujet grammatical.